جهالة القائل والاستشهاد بالشاهد الواحد بين النحويين والأصوليين وأثرها في نقد الدارسين للسماع الكوفي

د ٠ محمد بن عبد الله السيف (*)

المقدمة :

يلتقي النحو مع الفقه الإسلامي في أن كلاً منهما (معقولٌ من منقول)، أي أنهما أحكامٌ وفروع استنبطت من أصول، وقياسات على مسموعات. وعلمُ أصول النحو سائر على سنن أصول الفقه في كثير من أسسه وجزئياته، والتأثر والتأثير بين العلمين ظاهرٌ بشكل جلي، وهما كغيرهما من علوم الشريعة والعربية تهدف إلى حفظ ألفاظ كلام الشارع وفهم معانيه.

وبتأثرٍ بهذه العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه حاول بعض النحويين تطبيق شروط السماع على الدليل اللغوي كما هي في الدليل الشرعي، في طريقة التثبّت والتحمّل والنقل، ومن ذلك شرط معرفة القائل في الدليل اللغوي واتصال السند، ووجوب تعاضد الأدلة وعدم انفراد القائل أو الناقل بهذا الدليل.

ومن هنا رغبتُ في معرفة منهج النحويين الأوائل في هاتين المسألتين: جهالة القائل، والاستشهاد بالشاهد الواحد، سواء بتنظيرهم وقولهم أم بفعلهم وتطبيقهم، خاصة أني رأيت كثيراً من الدارسين المحدثين عند ذكرهم سمات المدرستين البصرية والكوفية ينتقدون سماع الكوفيين بعدم الموثوقية لاحتجاجهم

(*) الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم.

بالشواهد مجهولة القائلين، وأنهم يتمسّكون بالشاهد الواحد ويبنون عليه أحكاماً ويقيسون عليه.

وبهذا فالبحث يهدف إلى الوقوف على حقيقتين: الأولى: ما مدى واقعية الشروط التي اشترطها النحويون المتأثرون بعلم أصول الفقه على الدليل النحوي، وهل كانت حاضرة في منهج المتقدمين؟ والحقيقة الثانية: ما مدى انفراد المذهب الكوفي بعدم التزام هذه الشروط التي أخذها عليهم المنتقدون؟

وبهذا يفترق بحثي عن عدد من الدراسات السابقة التي ضمنتها وأفدت منها في بحثي وأشرت إليها في مواضعه[1] ، حيث ناقش بحثي مسألتين مبيناً التأثر فيهما

---

(١) من هذه الدراسات السابقة لدراستي القريبة منها:

* الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م.
* شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة. الدار الشرقية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
* المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، د.بريكان بن سعد الشلوي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.
* الاعتراض بجهالة القائل عند الأنباري في كتابه الإنصاف. د.رحمة شعبان نويّل، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، ليبيا، مجلد١٢،عدد٢، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٢٨-١٣٩.
* مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وأثرها في النحو والصرف، د. إبراهيم المطرودي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
* التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين، د. أحمد فتحي البشير، دراسة تأصيلية، درة الغواص للنشر-القاهرة، ط الأولى ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
* من مظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدثين في نقد الرواية اللغوية. قضية الوضع وأثرها على الشاهد الشعري. د. عبد المؤمن محمود أحمد الليثي. مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الجديدة، بالأقصر، جامعة الأزهر، العدد الثاني ٢٠٢٠م. ص٧٥٧

بين علم أصول النحو وغيره من علوم الشريعة كأصول الفقه ورواية الحديث، مناقشاً المؤاخذين للكوفيين في سماعهم، غير مقتصر على مناقشة الأنباري وحده بل ناقش موقف الأنباري في كتبه كلها، وناقش المتأثرين به ممن جاء بعده من الدارسين المعاصرين.

وقد عرضت في تمهيد البحث السماع تعريفه وأهميته ومصطلحاته، ثم أشرت إشارة إلى مآخذ الدارسين على السماع الكوفي. ثم عرضت في المبحث الأول: موقف النحويين والأصوليين من الاحتجاج بالشاهد المجهول القائل في الشاهد النحوي. وفي المبحث الثاني: عرضت موقف النحويين والأصوليين من الاستشهاد بالشاهد الواحد، ثم في المبحث الثالث: ثبوت الرواية بين علمي الحديث والنحو. وفي المبحث الرابع: أثر تطبيق شروط الرواية اللغوية في موقف الدارسين المحدثين من أدلة الكوفيين السماعية.

أتمنى أن أكون وفقت إلى إضافة نافعة في علم النحو وأصوله. وبالله التوفيق.

**

تمهيد

يكثر النقاش في دراسات النحويين حول السماع بصفته أهمّ أصول النحو وأدلته الغالبة، فيذكرون ضوابطه وطرق نقله وحجيته والقياس عليه والتعامل مع كثيره وقليله، ومناطق الاحتجاج وزمانه وغير ذلك من جزئياته[١].

ويعرّف النحويون المتأخرون السماع بأنه" الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٢].

ويعرَّفه آخرون بأنه " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الفصحاء، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[٣].

وتترادف مصطلحات السماع والرواية والنقل والاستشهاد والاحتجاج في أصول النحو، "ويمكن القول بأن النقل والسماع مترادفان، وهناك من ذهب إلى أن النقل أعم من السماع، فالمسموع عن العرب منقول، وليس كل منقول مسموع، وقد يكون النقل مباشراً، وقد لا يكون"[٤].

---

(١) ينظر الخصائص، لابن جنى،٩٦/١، ١٠٠، ٥/٢، ١٠، ٢١، ٣٠٩/٣-٣١٣. والإغراب للأنباري، ص٤٥، ولمع الأدلة للأنباري، ص٨١. والاقتراح للسيوطي، ص٦٧. والمزهر للسيوطي.١٠٣/١، ١١٣-١٢٥. وخزانة الأدب، للبغدادي،.١/ ٥-١٨، والاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، في مواضع. ومرويات نحاة الكوفة، في عدة مواضع.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٥، ولمع الأدلة ص٨١.

(٣) الاقتراح، ص٦٧.

(٤) المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري، ص١٩١.

ويعد السماع وضبطه والالتزام بشروطه هي أهم مرتكزات سمات التفريق بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة عند أصحاب نظرية المدارس النحوية.

وقد جاء نقد السماع عند الكوفيين أقوى زوايا النقد عليهم لدى كثير من الدارسين، وسهمه أنفذ السهام في نقض بنائهم النحوي، فكلُّ الناقدين يسوقون النقد على أنه سماعٌ غير موثوق بسنده ولا أهله، لذا ؛ يبطل متنه، والاحتجاج به، وكلُّ واحدٍ منهم يعبر عنه من زاوية محددة وعبارة مختلفة والمؤدى متفق. (١).

وهؤلاء المنتقدون والمؤاخذون يسوقون النقد بصورة عامة ويشيرون إلى جوانب الانتقاد بعبارات متشابهة، ويمكن استخلاص مؤاخذاتهم على أنها تجري في أربعة مظاهر يرونها عند الكوفيين وهي:

١. دعوى عدم التزام الكوفيين بالحدود المكانية والزمانية للاحتجاج.
٢. دعوى التدليس والوضع في الرواية والنقل عن غير الثقات عند الكوفيين.

---

(١) ينظر نشأة النحو، طنطاوي. ص١١٦-١٢٢، ١٢٩، والمدارس النحوية. ضيف، ص١٥٩، ١٦٣، ١٧٣- ١٧٦، وأصول النحو العربي.نحلة ص٦٠، ٦٥، ٧٠، وفي أصول النحو للأفغاني ص١٩٩ وما بعدها. ومدرسة الكوفة.المخزومي، ص١١٣، ١١٤، والمدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٢، وأبو علي الفارسي، د. شلبي، ص٤٤٠، والمدارس النحوية: أسطورة وواقع. د. السامرائي، ص١٧، ٣٧، وكتاب ابن الأنباري وجهوده في النحو. د. علوش. ص٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٧-٢٨٠، والكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر.الحموز.ص١٣. والمصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء ص١٩٢، وفي مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، جبالي ص١٢، ١٣. وبحث: المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: بن ساسي بلقندوز، ص٤١٠. وأسس التنظير عند الكوفيين، لزهر العمراوي، ص٤٣، واختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، محمد معروف، ص٤٩، ٥٦.

٣. دعوى اعتماد الكوفيين على شواهد مجهولة القائلين.

٤. دعوى بناء القواعد النحوية لدى الكوفيين على شاهد واحد.

وكلٌّ واحدةٍ من هذه المؤاخذات تقتضي مناقشةً في بحث مفرد، للتحقق من واقعيتها في تراث الكوفيين.

وقد تيسر لي ببحث سابق مناقشة دعوى عدم الالتزام بالتحديد القبلي والمكاني، ولعل الله يسهل لي مناقشة دعوى التدليس والوضع في الرواية عند الكوفيين.

أما في هذا البحث فسأقتصر على مؤاخذتين، هما:

١. دعوى اعتماد الكوفيين على شواهد مجهولة القائلين.

٢. دعوى اعتمادهم على الشاهد الواحد.

إذ بدا في هاتين المؤاخذتين التأثر الواضح بعلم أصول الفقه عند بعض النحويين الأصوليين، وتبعهم عليها أكثر الدارسين المحدثين، كما سيتضح في المبحثين الآتيين.

**

المبحث الأول

موقف النحويين والأصوليين

من جهالة القائل في الشاهد النحوي

يضع المتأخرون من المنظرين للفكر النحوي وأصوله شرطَ معرفة القائل والناقل ضمن شروط القبول للشاهد اللغوي، ولا يقبلون الشاهد مجهول القائل.

قال أبو البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) تحت عنوان: (الفصل الثامن: في قبول المرسل والمجهول): " اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد. والمجهول هو الذي لم يُعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي. وكلٌّ واحدٍ من المرسل والمجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع السند يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يُذكر اسمه، أو ذكر ولم يعرف لم يتعرف عدالته، فلا يقبل نقله. وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول؛ لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقُبل ولم يتهم في إسناده. فكذلك إسناده، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يُتهم في إسناده فكذلك في إرساله. وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يُتهم في نقله؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف"[(١)].

وقال السيوطي:" لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله. صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف"[(٢)].

وقال في المزهر:" والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط راوٍ منه، أو جهالته"[(٣)].

---

(١) لمع الأدلة، ص٩٠، وينظر الاقتراح ص١٥٥.

(٢) الاقتراح ص١٢٣. وينظر كلام الأنباري في الإنصاف. ٥٨٣/٢.

(٣) المزهر ١٠٣/١. وينظر ١١٣/١، ١٢٥.

وفسّر البغدادي ذلك بأن:" علة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولد، أو لمن لا يوثق بكلامه"[(١)].

ومن هذا المنطلق وجّه كثيرٌ من الدارسين المحدثين الانتقاد إلى الكوفيين بعدم التزامهم بشرط معرفة القائل في الشاهد النحوي، فذهبوا يسمعون وينقلون عن المجهولين، وينقلون الروايات بلا سند متصل، ثم يقيسون عليها ويبنون عليها أحكاماً نحوية.

يقول الشيخ طنطاوي:" وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله "[(٢)].

ويقول الدكتور شلبي:" نسبة الشواهد إلى أصحابها نزعة بصرية. فالبصريون لا يثقون إلا بالشعر المنسوب إلى قائله"[(٣)].

والحقيقة أني لم أقف على دراسة استقرائية لهؤلاء المنتقدين تتبَّعت الظاهرة عند الفريقين، فيثبت من نتائجها أن الكوفيين يكثرون من الاستشهاد بمجهول القائل، وأن البصريين لا يستشهدون إلا بمعروف القائل كما يزعمون، كلّ ما هناك أقوال مكررة، وتُهمٌ مطلقة بلا استقصاء ولا شواهد.

وإذا أردنا أن نعرف موقف النحويين بعامة من اشتراط معرفة القائل واتصال السند الذي ذكره ابن الأنباري ونقله عنه السيوطي والبغدادي وعاب عليه المحدثون مدرسة الكوفة، فإنه يجب أن نتناول الظاهرة عند النحويين من جهتين: جهة

---

(١) خزانة الأدب ١/١٥.

(٢) نشأة النحو،ص١٢٢. وينظر المدارس النحوية، الحديثي ص١٤٢، ١٥١، وأبو علي الفارسي. شلبي ص١٠٦، ٢٢٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٤٤٠، وأبو زكريا الفراء. د. الأنصاري ص٣٥٨، ٥١٨، ومدرسة البصرة ص١٤٦.

(٣) أبو علي الفارسي،ص ٤٩٧.

التنظير، وجهة التطبيق، ويكون ذلك بعرض أقوال النحويين المتقدمين في شروط الرواية عن العربي، وخاصة نفي الجهالة ووجوب اتصال السند، ثم عرض منهجهم العملي في التعامل مع الشواهد المجهولة القائلين.

أما من حيث التنظير وأقوال النحويين في تأصيل مسألة السماع من المجهول ووجوب اتصال السند، فلم يظهر لي –بعد تتبعٍ واستقراء– من أقوال النحويين المتقدمين شيء يبيح ذلك أو يمنعه. فعلى كثرة انتقاد أصحاب الطبقات والتراجم للكوفيين وسماعهم، ولكثرة رفض النحاة البصريين لأدلة الكوفيين، إلا أن أحداً منهم لم يذكر أن جهالة القائل هي سبب الرفض.

نعم نرى منهم في خضم المنافسة والمناكفة تشكيكاً في روايات الكوفيين بعدم ثبوتها، أو بعدم فصاحة قائليها، أو بانتحالها، بمثل قولهم: (روايتهم مصنوعة) (وهم ينسبون الشعر إلى غير أهله) و(علمهم مختلط بلا حجج) و(هم يتجوزون في الرواية).[١] لكنهم لم يذكروا النقل عن مجهولين ضمن المآخذ.

فهذا أبو الطيب اللغوي صاحب كتاب مراتب النحويين وهو أول كتاب في الطبقات، يقول:" وكذلك أهل الكوفة كلُّهم يأخذون عن البصريين، ولكن أهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة، ويذكرون أن في الشعر الذي يروونه ما قد شرحناه فيما مضى، ويحملون غيره عليه"[٢].

(١) ينظر كتاب الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عيد ص٧٧–٨٢.

(٢) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص١٤٣.

والرياشي البصري يقول مفتخراً بأصحابه البصريين وساخراً من الكوفيين: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ، وأكلة الشواريز"[(١)].

وربما كان في مقولة المبرد في مناظرته لثعلب الكوفي في مجلس ابن طاهر حين قال:" لا يُترك كتابُ الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء "[(٢)]، إشارة إلى إسقاطهم السماع الكوفي.

ولكنّ كلَّ هذه المقولات ليس فيه إشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى جهالة القائل، حتى مقولة المبرد السابقة، فهو لا يرفض قولَ الأعرابية لجهالة اسمها، ولكنه يرفض أن يكون قولها حجة يعارض بها حجة الدليل الصريح من القرآن الكريم.

قال الدكتور الحلواني: " وفي هذه الكلمة من المغالطة ما فيها، فأية علاقة بين الرعونة والفصاحة، وسواء أكان العرب مجمعين – كما يدعي– أم غير مجمعين فالأعرابية وقبيلتها كلها تؤيد ثعلباً، والاستهانة بها بعدٌ عن الاستقراء وعن الدراسة الموضوعية في اللغة "[(٣)].

وقال الدكتور محمد عيد:" الواقع أن الرواد الأوائل من الرواة– ربما في القرن الثاني كله– لم يلتزموا الإسناد فيما رووه من مادة اللغة، وبالأولى لم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية يتبين منها كيفية الثقة أو الرفض للإسناد أو المتن، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل تنتهي نسبته إلى السابقين الذين نقلوا

(١) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، للسيرافي.ص٩٩، والاقتراح ص٤٢٣، والخلاف بين النحويين، الطويل، ص١٠٨.
(٢) مجالس العلماء، للزجاجي، ص٩٥.
(٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، الحلواني. ص٤٢٢.

عنهم من العرب أو الشعراء، ومن النادر بالأولى أن يحدث هذا الإسناد بالنسبة لمن عاصروهم وأخذوا عنهم اللغة من الأعراب في البادية أو الحضر"[١].

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٧٠، ٧١.

ومن العجب أن المؤلف جعل طريقة النحويين في القرن الرابع وما بعده في التوثق من الرواية وضبطها كان عن طريق معرفة حال الراوي، وجعل من قام بذلك هي كتب تراجم النحويين وطبقاتهم، ومن أهمها أخبار النحويين للسيرافي، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وطبقات الزبيدي، ونزهة الألباء للأنباري، وإنباه الرواة للقفطي، وبغية الوعاة للسيوطي. ينظر ص٧٢. وهو سار على نهج السيوطي في ذلك كما في المزهر ١/١٢٠، وإن لم يشر إليه. ووافقه في هذه الرؤية د. عبد المؤمن الليثي في بحثه: من مظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدّثين في نقد الرواية اللغوية، مجلة كلية البنات الأزهرية ص٧٩٢.

وهذا عجيبٌ غريبٌ بعيدٌ كلَّ البعد عن الصواب، ذلك أن هذه الكتب جمّاعة للصحيح والسقيم، لم يكن فيها طرق التثبّت في الأخبار والأسانيد أدنى شروط الجرح والتعديل المعتبرة، فلم تنصف كثيراً من النحويين ولم تقل الحق فيهم، خاصة الكوفيين، وهي تعتمد على مجاهيل أو متعصبين وتتلقف روايتهم، تلك الروايات المبتورة، فغدت فيها صورة الكوفيين خاصة مشوّهة مجحفة، فهم في نظرها ضعافٌ في اللغة، متطفلون عليها، لا تصحّ لهم رواية ولا يستقيم لهم قياس. وهذا شيء ظاهر طاغٍ يعرفه أدنى متأمل فيها. فكيف تكون طريقاً إلى معرفة أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً ؟!!

قال سعيد الأفغاني:" ثم كان الذين ألّفوا في طبقات النحويين وأخبارهم ممن طبعت كتبهم ينصر أكثرهم المذهب البصري...وهذا كله قد خدم كتب البصريين ونحوهم خدمة لم يحظ ببعضها المذهب الآخر ". من تاريخ النحو ص٦٢. وقال الدكتور حسن هنداوي بعد أن ساق عدة مقولات عن أصحاب الطبقات:" أصحاب هذه الأقوال كلها من مدرسة البصرة النحوية التي كانت في منافسة مع مدرسة الكوفة، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن هذه الشهادات غير مبرأة من العصبية لمدرسة البصرة التي لم تكن ترى أصح من منهجها في قضية الاحتجاج، وهذا يجعلنا غير مطمئنين إلى سلامة هذه الأحكام التي أطلقها علماء البصرة على أعلام الكوفة، لأنها لا تخلو من التحامل عليهم". كتاب مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٨٤. وقال الدكتور الطويل:" حتى كُتَّاب الطبقات الذين يتعصبون للبصرية..." الخلاف بين النحويين ص٥٣. ويقول أيضا:" فأبو الطيب يجرّح الكوفيين بعامة، ويشكك في صدق ثروتهم الكبيرة من الشعر... وهذه ظاهرة واضحة في كلام أبي الطيب عن الكوفيين وعن الرواية الكوفية،... وهذا التناقض في تقديري دليل التجني، وأن الاتهام موجه لبعض الأشخاص بسبب العصبية والمنافسة، وليس إلى مروياتهم".الخلاف بين النحويين ص١١٦. ويقول المختار ديره:" وليس لي =

هذا حال النحويين الأوائل في حرصهم على الفصاحة والتثبت غير أنهم لم ينصّوا –حسب اطلاعي– على اشتراط معرفةَ القائل واتصال السند. حتى جاء أبو البركات الأنباري الذي جمع بين علوم عدة وفنون متنوعة، وصار إماماً في هذه الفنون[1] فنصّ على اشتراط معرفة القائل واتصال السند في قوله السابق، وكان

=من تعليق سوى أن العصبية هي التي تكلمت على لسان أبي الطيب، ولا أجد فيما تصفحت من مصادر ومراجع أن الكوفيين قدحوا في البصريين مثل ما قاله أبو الطيب".دراسة في النحو الكوفي ص٣١١.

وهؤلاء المترجمون إن أحسنا الظن فيهم قلنا إنهم " لا يتحرزون ولا يحللون، إذ يذكر الواحد منهم رواياتٍ كثيرة ينقض بعضها بعضاً، دون أن يعبأ بتحقيقها". تاريخ النحو العربي، حتى أواخر القرن الثاني الهجري د. علي أبو المكارم ص٥٣، وكتابه: مدخل إلى تاريخ النحو العربي ص٥٣. قال مهدي المخزومي: " ومن المؤسف اعتماد هؤلاء الدارسين على أبي الطيب وهو لا يشك المطالع كتابه أنه " كان متعصباً على الكوفيين تعصباً يحمل الدارس على أن يعيد النظر في سلامة أحكامه، جاحداً ما قدمه الكوفيون للدرس النحوي واللغوي من غناء". الدرس النحوي في بغداد ص ٢٠٩. وقال الدكتور شلبي عند كتب الطبقات المتأخرة:" فطالما تبينّا من كتب التراجم العربية في العصور المتأخرة على وجه الخصوص إيثاراً لجمع الأخبار والتكاثر بالآثار على حسن التأتي لتحقيق النصوص ونقد ما تحتوي عليه أو تشير إليه، بل هي لا تخلو في كثير من الأحيان من شهوة التزيّد في الخبر، والتعلق بحشد كل بديع غريب". أبو علي الفارسي. ص٨٥.

من هنا قلنا إن كتب تراجم النحويين وطبقاتهم لا تصلح للحكم على الرجال وجرحهم وتعديلهم مطلقاً، بل فيها من الروايات التي تشوه صورة النحويين عامة من أخبار تجرح بعدالتهم واستقامة أمرهم من خوارم المروءة ومخالفة الشرع، وليست مثل كتب طبقات الرجال المؤلفة في علم الرجال بتاتاً. ولهذا رأيت أن الأصوليين كالفخر الرازي والأصبهاني وغيرهما قد دعوا إلى ضرورة الفحص عن أحوال رواة العربية جرحاً وتعديلاً، لاحتمال كذب من لم تُعلم عدالته. ينظر المزهر ١١٨/١، ١١٩. ورأوا أن الأصوليين والنحاة قد أهملوا ذلك مع أهميته، وتلحظ أنهم لم يلجأوا بل لم يعترفوا بالحلِّ الذي زعمه الدكتور عيد، ولم يعتمدوا كتب طبقات النحويين وتراجمهم صالحة للجرح والتعديل وتوثيق الرواة، ويرون أن المشكلة لا زالت قائمة.

(١) ينظر الخلاف بين النحويين ص٣٦٦، والخلاف النحوي ص٧٦، وكتاب ابن الأنباري وجهوده في النحو، علوش، ص٧٥،–٨٤.

أثر التأصيل الشرعي عليه وخاصة أصول الفقه حاضراً. وحاول أن يربط بين العلوم بتأثر وتأثير بينها، كما سيأتي بيانه.

فإذا ما جئنا الجهة العملية من منهج النحويين وتطبيقهم لهذه القضية فإني لم أجد عند المتقدمين منهم –حسب تتبعي– أيضاً ذكراً لجهالة القائل في اعتراضهم على بعض، وردودهم لشواهد الآخر. وإنما يبطلون الشاهد–كما سبق– بعدم فصاحة القائل أو بخطأ الناقل، أو خلل الرواية، أو بصرف التأويل والمعنى، لكنهم لم يعترضوا بعدم معرفة القائل أو انقطاع السند.

وأستثني من ذلك موقفَ بعض النحويين المتأخرين عند أبيات شعرية معدودة، منها قول الشاعر[١]:

أردتَ لكيما أن تطيرَ بقربتي فتتركها شنّاً ببيداء بلقعِ

حيث أبطل الاحتجاجَ به الأنباري[٢]، وابن يعيش[٣]، وابنُ النحاس[٤]، وابن هشام[٥]. لعدم معرفة القائل.

ولم يرتض البغداديُّ ردَّ الأنباري وغيره واعتراضهم بجهالة القائل بأنه جوابٌ فاسد[٦]. ثم كشف أن" هذا البيت قلّما خلا منه كتابٌ نحويّ. ولم يعرف قائلُه"[٧].

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء١/٢٦٢، والإنصاف٢/٥٨٠، وشرح ابن يعيش٧/١٩، ٩/١٦، وخزانة الأدب، للبغدادي١/١٦، ٨/٤٨٤، وقال:" هذا البيت قلّما خلا منه كتاب نحوي".

(٢) ينظر الإنصاف٢/٥٨٣.

(٣) ينظر شرح المفصل٩/١٦.

(٤) خزانة الأدب١/١٦.

(٥) ينظر المزهر١/١٤١. وقد ذكر السيوطي أن ابن هشام ذكر هذا الاعتراض في تعليقه على الألفية، ولم أجده في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، بل استدل بالبيت معتمداً عليه في مغني اللبيب، ص٢٤٢، ولم يذكر جهالة القائل.

(٦) ينظر خزانة الأدب٨/٤٨٤.

(٧) المرجع السابق٨/٤٨٨.

في إشارة إلى أن الاستشهاد به والاعتماد عليه معتبرٌ عند النحويين عامة، وليس مسلكاً خاصاً بالكوفيين.

كما علّق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على اعتراض الأنباري على البيت المذكور بجهالة القائل بقوله: " لا نرى لك أن تقرّ هذا –لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين– فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين"[(١)].

والموضع الآخر لاعتراض المتأخرين بجهالة القائل ما نقله البغدادي عن ابن النحاس أيضاً قوله: " ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكن)، واحتجوا بقوله[(٢)]:

---

(١) الانتصاف من الإنصاف٢/ ٥٨٣، هامش١. على الرغم من أن الشيخ قد قال قبل ذلك في٢١٤/١ هامش ١" بل لا يعرف أوله ولا قائله"! .قلت: سبحان من تجلى كتابه عن التناقض والسهو.

(٢) هذا عجز بيت يرد هكذا بلا صدرٍ في كلِّ المصادر، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن، للفراء٤٦٥/١، وكتاب اللامات، للزجاجي. ص١٥٨، والإنصاف٢٠٩/١، والتبيين، للعكبري ص٣٥٤، والمحصل للورقي٤٦٨/٢، وشرح ابن يعيش٦٤/٨، ومغني اللبيب ص٣٠٧، ٣٨٥. وفي بعض هذه المراجع بلفظ (لكميدُ).

وقد ورد صدره في شرح الألفية لابن عقيل بصيغة: (يلومونني في حب ليلى عواذلي). قال محي الدين عبد الحميد في تعليقه في هامش شرح ابن عقيل:" ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة...ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أما مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير=

ولكنني من حبِّها لعميدُ.

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحدٌ ممن وثّق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والاتقان"[(١)].

واعترض ابن مالك على احتجاج الكوفيين بهذا البيت بقوله:" فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف"[(٢)].

وفي اعتراض ابن النحاس السابق على استدلال الكوفيين نلحظ تصريحه بعدم معرفة القائل، إلا أنه أضاف مع هذه المؤاخذة مؤخذات أخرى، وهي قوله: لا يعرف أوله، ولا تتمته، ولم ينقله ثقة، ولا عزي إلى مشهور، ولو زال كلٌّ ذلك فهو من ضرورة الشعر. فنلحظ طعنه في ثبوته وعدم ثقة ناقله، فجمع عدة أمور.

وقد عقّب البغدادي على تعليق ابن النحاس بقوله:" ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبل، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها. وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير،

=متدبر ما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا" ٣٣٣/١. وقد وقفت على نحوي آخر ساق الصدر بالصيغة التي ساقها ابن عقيل، قبل ابن عقيل بقرن من الزمن وهو علم الدين اللورقي الأندلسي المتوفى (٦٦١) ذكره في كتابه: المحصل في شرح المفصل٤٦٨/٢.وينظر:آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية جمعاً ودراسة، محمد السيف.ص٢٢٤.

(١) خزانة الأدب١٦/١.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك،٢٩/٢.

والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتّش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعي أنه أتى بشعرٍ منكرٍ. وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة، لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردّوا حرفاً منها"[(١)].

أما أبو البقاء العكبري فلم يرفض البيت بل خرّجه على أحد تأويلين، ولم يعترض بجهالة القائل[(٢)]. وكذلك علم الدين اللورقي الأندلسي أورد البيت في المحصل مستدلاً به على جواز دخول اللام في خبر لكن[(٣)].

وقد تناقض موقف ابن هشام ففي حين رد على الكوفيين استدلالهم ببيت شعر، بأنه" لا يُعلم له قائل، ولا تتمة ولا نظير"[(٤)]. نجده في موضع آخر يعترض على من يشترط معرفة القائل في الشاهد حسب قول السيوطي عنه:" لكن ذكر- أي ابن هشام- في شرح الشواهد ما يخالفه، فإنه قال طعن عبد الواحد الطرّاح صاحب كتاب بغية الأمل في الاستشهاد بقوله:

لا تكثرن إني عسيت صائماً[(٥)]

وقال: هو بيت مجهول. لم ينسبه الشرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به. قال ابن هشام: ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه "[(٦)].

---

(١) خزانة الأدب١٦/١، ١٧.
(٢) ينظر التبيين ص٣٥٤، ٣٥٥.
(٣) ينظر المحصل٤٦٩/٢.
(٤) مغني اللبيب ص٣٨٥. والمزهر١/ ١٤١. وقد ذكر السيوطي أن ابن هشام ذكر هذا الكلام في تعليقه على الألفية، ولم أجده في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
(٥) الرجز منسوب لرؤبة في الخصائص٩٨/١، وهو في ديوان رؤبة بن العجاج، ص١٨٥. وهو بلا نسبة في المغني ص٢٠٣، والمزهر١/ ١٤٢.
(٦) المزهر١/ ١٤٢. والاقتراح ص١٢٧، وهو في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام. ص٣١٣.

هذا هو الموقف العملي للنحويين. فالمتقدمون منهم لم يظهر لي عند بصريهم ولا كوفيهم ذكرٌ لجهالة القائل فهم على نهج سواء، وأما المتأخرون منهم فهم أيضاً على نهج من سبقهم، إلا في مواقف معدودة من الشواهد الشعرية عند قلة قليلة منهم، رفضوها لعدم معرفة قائليها، مع تناقض موقفهم مع أبيات ومسائل أخرى احتجوا بها، ولم يمانعوا في الاحتجاج بمجهول القائل[(١)].

وقد اتضح أن عدم التصريح بالقائل ليس قصراً على الكوفيين بل البصريون معهم على سواء، فهذا سيبويه إمام النحويين وكتابه قرآن النحو نجد فيه جهالةً للقائل كثيراً كما في تصريح البغدادي أعلاه، وكثيراً ما يمهد للشاهد بقوله: (سمعنا العرب الفصحاء) و(سمعت من يوثق بعربيته من العرب) و(من العرب الموثوق بهم) و(سمعناه ممن ترضى عربيته)، ولم يلتزم بتوثيق من يروي عنهم من العرب في المواضع كافة[(٢)]، كما أن "الشواهد الشعرية كثيرة، فقد قالوا: إن فيه ألفاً وخمسين بيتاً، غير أنه لم يُعن رحمه الله بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشواهد سواء ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم أم ما استشهد به وهو، لأن بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر، وبعضه قديم لا يعرف قائله، فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به، ونسب الإنشاد إليهم، وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه. ولم يتخذ أحداً من العلماء إغفاله للنسبة سبيلاً للطعن عليه"[(٣)].

---

(١) ثمة مواضع أخرى اعترض بعض المتأخرين بجهالة القائل فيها. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي ١/١٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٥٦، والمقاصد النحوية للعيني ١/٢٦٤، ٢/٩٤٩، ٣/١٤٣٨، ٤/١٨٥٣، وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ١/٢٣٣، ٤/٤١٣.

(٢) ينظر كتاب مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٩٠.

(٣) نشأة النحو ص٧١. وينظر ص٧٩. وينظر: هشام بن معاوية الضرير .تركي العتيبي، ص٣٦٤.

قال السيوطي:" وقد وضع المولدون أشعاراً ودسّوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنّاً أنها للعرب. وذُكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً..." [(١)]. ومثله قال البغدادي [(٢)].

والنحاة إذا مرَّوا على أحد هذه الأبيات ردَّدوا: "والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل" [(٣)]. وتظل "الأبيات الخمسون في كتاب سيبويه هي العقبة الكؤود في طريق الاتجاه البصري، والذي أعلنه الأنباري فيما بعد" [(٤)].

على أن الدكتور خالد جمعة قد أوصل الأبيات المجهولة القائلين في كتاب سيبويه التي لم يعرف قائلوها حتى الساعة إلى مائة وثمانية شواهد، على خلاف ما نُقل عن الجرمي وغيره بأنها خمسون بيتاً فقط. وأن الجرمي لم يذكر هذه الخمسين، وأن أحداً من العلماء الأقدمين لم يشر من قريب أو بعيد إلى تحديد هذه الخمسين، باستثناء البغدادي في خزانة الأدب فقد أشار إلى اثنين وثلاثين بيتاً

(١) الاقتراح ص١٠١.ينظر خزانة الأدب١/١٧.
(٢) خزانة الأدب١/ ١٦.
(٣) الخزانة للبغدادي٥/ ١٢٩.وفي ١/١٧ قال:" قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها. فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء. وقد روي هذا الكلام لأبي عثمان المازني أيضاً) ، قال طنطاوي: " وهما متعاصران فالنسبة المذكورة الآن في الكتاب حادثة بعد سيبويه إما من الجرمي أو المازني، وسميت الأبيات الخمسون بين العلماء بأبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل، ونسبة الشعر للشاعر الصادرة من الجرمي أو المازني لم تشمل الألف كما في الكتاب المطبوع بين أيدينا". نشأة النحو ص٧٢.
(٤) الخلاف بين النحويين ص١٣٤. وقد علق المؤلف في حاشية رقم ٤ بقوله:" في بحث للدكتور رمضان عبد التواب نشرته مجلة المجمع اللغوي بدمشق أثبت أن الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه بلغت نحو ثلاثمائة شاهد. فماذا لو أخذنا برأي الأنباري". ينظر كتابه: بحوث ومقالات في اللغة، عبدالتواب ص١٢٩.

بأنها من الخمسين باجتهاد خاص، مع أنه أشار إلى أبيات أخر في الكتاب مجهولة القائلين ولم يقل إنها من الخمسين.[١]

وكان مقتضى الشرط الذي وضعه النحويون المتأثرون بعلم الأصول كابن الأنباري ومن سار على نهجه في معرفة القائل واتصال السند، والمؤاخذات التي أخذها المنتقدون للكوفيين أن تُردَّ هذه الخمسون " وأن يرفض الاحتجاج بها والأخذ بما بني عليها، لكن من يجرؤ من النحاة على ذلك، إن سيبويه في رأيهم فوق الشك والطعن، وكتابه هو إمام تفكيرهم ومصدر اجتهادهم، وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما يعلمه ويقف عما لا علم له به ولا يطعن على ما لا يعرفه، ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة، وأنه علم ما لم يعلموا وروى مالم يرووا...ومن هذه العبارات يتضح أن النحاة لم يجرؤوا على مجرد المس بسيبويه وكتابه وشواهده، وأن الأدلة التي سيقت فيما سبق تسويغ لهذه الرهبة والتنزيه للكتاب"[٢] .

غير أن المبرد –بخطوة لم يُسبق ولم يعقب فيها– لم يتقبل هذا الموقف من سيبويه[٣] في أحد المواضع وانتقده وغيره بأنهم " يجيزون إضمار اللام للشاعر إذا اضطر ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة:

على مثلِ أصحابِ البعُوضةِ فاخْمِشي – لك الويل– حُرَّ الوجهِ أو يَبكِ من بكى[٤]

يريد: أو ليبكِ من بكى. وقال الآخر:

محمدٌ تفدِ نفسك كلُ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا[٥] .

---

(١) ينظر الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ص٢١٤–٢٢٥.

(٢) ينظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد ص١٦٠.

(٣) قال الرازي عن كتاب سيبويه:" فالمبرد كان من أجل البصريين وهو أفرد كتاباً في القدح فيه ".المزهر ١١٧/١.

(٤) البيت كما نسبه المبرد لمتمم بن نويرة: وهو كذلك في كتاب سيبويه٨/٣، وشرح ابن يعيش٦٠/٧، والإنصاف٥٣٢/٢.

(٥) البيت بلا نسبة في: الكتاب٨/٣، وشرح ابن يعيش٢٥/٧، وخزانة الأدب٦٢٩/٣.

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. ولكن بيت متمم حُمل على المعنى؛ لأنه إذا قال فاخمشي فهو في موضع لتخمشي، فعطف الثاني على المعنى. وأما هذا البيت الأخير، فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه[١] على ما ذكرت لك"[٢].

وقد نقل السيرافي نقد أبي العباس المبرد هذا، ولم يرتضه منه، فقال:" وكان أبو العباس لا يجيز (يا التي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهمٍ فيما رواه"[٣]. يشير السيرافي إلى بيت الكتاب:

من أجلك يا التي تيّمتِ قلبي وأنــتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي[٤]

على أننا نلحظ أن المبرد رفض الشاهد بأنه (غير معروف)، ولا نجزم بأنه يعني أنه غير معروف القائل، فقد يحتمل أن البيت كلَّه غير متداول ومشتهر عند النحويين السابقين، فلم يثبت شاهداً ليصح الاستشهاد به، ويؤيد هذا الاحتمال تعقيب الزجاجي في كتاب اللامات بقوله:" وقد غلط بعض الشعراء فأدخلها على (الذي) لما رأى الألف واللام لا تفارقانه فقال:

فيَا الغلامانِ اللَّذانِ فرَّا إياكُما أنْ تُكْسبانا شرا[٥]

---

(١) ينظر الكتاب٣/٨.
(٢) المقتضب، لأبي العباس المبرد،٢/١٣٢-١٣٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي، مخطوطة٣/ ٤٥.
(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب٢/١٩٧، والمقتضب٢/ ١٣٢-١٣٣، وشرح ابن يعيش٢/٨. قال الشيخ محمد عضيمة:" والمبرد لم ينكر على سيبويه روايته للبيت، كما يقول السيرافي، وإنما رد رواية البيت: فيا الغلامان اللذان فرا " حاشية رقم٢. قلت: ولعل إنكاره ونقده في كتاب آخر غير المقتضب.
(٥) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في المقتضب٤/٢٤٣، واللامات ص٣٤، وشرح ابن يعيش٢/٩، والإنصاف١/٣٣٦.

وقال آخر:

منْ أَجلِكِ يا التي تَيّمتْ قلبي وأنـتِ بخيلةٌ بالــودِّ عنّي

وكان المبرد يردّ هذا، ويقول هو غلطٌ من قائله أو ناقله؛ لأنه لو قيل:

فيا غلامان اللذان فرّا....

لاستقام البيت وصحّ اللفظ به، ولم تدع الضرورة إلى إدخال الألف واللام. وهذه الأبيات من رواية الكوفيين، ولم يروها البصريون، وسبيلها في الشذوذ سبيل إدخال بعض الألف واللام على الفعل..."[(١)].

فهو يجعل رفض المبرد للبيت بأنه غلطٌ من قائله أو ناقله. فغلّط القائلَ أو الناقلَ، لكنه لم يرفضه لجهلهم بالقائل. وبينهما فرق.

ومع تصريح المبرد بالطعن في بيت سيبويه ومحاولة السيرافي رد هذا الطعن والدفاع عن سيبويه وتوجيه البيت على غير ظاهره إلا أنه يأخذك العجب كلَّ مأخذ حينما ترى الزجاجي يوجه الرواية المرفوضة إلى الكوفيين!

وهذا عجيب منه رحمه الله! فشهرة هذا البيت الأخير في كتاب سيبويه وأنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها،[(٢)] وشهرة طعن المبرد عليه فيه، وشهرة دفاع العلماء عنه، أظهر من أن تدفع، فكيف أغفلها ونسب الرواية للكوفيين ونفاها عن البصريين قاطبة ؟!.

---

(١) كتاب اللامات ص٥٢–٥٣.

(٢) قال الشيخ عبد السلام هارون:" نسب البيت إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم". حاشية الكتاب٣/٨.

وكذلك فعل أبو البركات الأنباري حين ساق هذا الشاهد على أنه للكوفيين ولم يشر إلى سيبويه ألبتة[١].

وتجرّد ابن يعيش حين ذكر أن " بيت الكتاب (من أجلك) الخ فشاذ قياساً واستعمالاً "[٢].

ولست هنا لاستقصاء ما يحط من قدر كتاب سيبويه أو يشكك من ثقته، أو يقلل من علمه وعمله – معاذ الله – ولست بصدد الحديث عن الخمسين بيتاً في كتاب سيبويه غير منسوبة إلى قائل معين، واجتهاد من بعده من البصريين والمتأخرين في تخريجها ونسبتها، لأنه يكفي من سيبويه أنه ثقة ولن ينقل إلا من ثقة، وأتمثل هنا بقول البغدادي:" إن صدر عن ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد التى اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب به ناقلوها "[٣]. ولكني سقته شاهداً وبرهاناً –وهو إمام النحويين وكتابه قرآن النحو– على أن جهالة القائل إذا كان

---

(١) ينظر الإنصاف المسألة٤٦. وهذا مثال واحد من أمثلة عدة على تحامله في عرض المذهب الكوفي. قال الدكتور الحلواني:" ومما يذكر من أوهام القدماء التي وقعوا فيها من جراء أخذهم عن الإنصاف بلا تحقيق أن الرضي– على علمه الجم– ساق شاهداً على ألسنة الكوفيين وهو قول الشاعر: محمد تفد... البيت، والبيت ليس من شواهد الكوفة، ولكنه شاهد بصري، ساقه أبو البركات في حجج نحاة الكوفة، وفي الوهم نفسه وقع أبو البقاء العكبري... وأول من نسبه إليهم على الأرجح أبو البركات، وبهذا يذهب بوزر هذا الوهم الذي وقع فيه النحاة". الخلاف النحوي ص٣١٧. ولعله فاته أن الزجاجي قد نسبه للكوفيين.

(٢) شرح المفصل٢/ ٩. وكذلك فعل البغدادي في الخزانة٢/ ٢٩٣.

(٣) خزانة الأدب١/ ١٦، ١٧.

الناقل ثقة فليست مرفوضة ولا معيبة عند النحويين الأوائل بخلاف ما شرطه الأنباري.

ولا أرى القارئ بحاجة إلى مزيد شواهد من فعل النحويين بعد فعل إمامهم سيبويه، فهم عيالٌ على كتابه.

أما الموقف العملي لمن دعا إلى تطبيق شرط معرفة القائل وهو الأنباري فإنه –بحق– قد التزم عملياً في كتاب 'الإنصاف'[(١)] ما دعا إليه نظرياً فما أكثر ما يعترض في الإنصاف بعبارة " فهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به "[(٢)]. على الرغم من أنه قد استشهد بأبيات مجهولة القائل في الإنصاف نفسه[(٣)].

هذا ويمكن إرجاع سبب جهالة القائل في الشاهد النحوي وقبول النحويين له مع ذلك إلى أحد الاحتمالات الآتية:

---

(١) قالت الدكتورة رحمة شعبان نويّل" وعلى الرغم من تشدّد الأنباري في قبول شواهده وعدم إجازته الاستدلال بكلام مجهول، يغلب عليه عدم نسبة شواهده لقائليها، والدليل على ذلك كتبه: البيان، وأسرار العربية، ومنثور الفوائد، فأغلب الشواهد فيها غير منسوبة، أما في كتابه الإنصاف فأكثر من نسبة شواهده الشعرية، ولكن يغلب عليه عدم نسبة الشواهد لقائليها".الاعتراض بجهالة القائل عند الأنباري في كتابه الإنصاف، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، ص١٣٣. وينظر ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) ينظر الإنصاف: ١٨٩/١، ٢٦٦، ٢٩١، ٢٩٤، ٣١٠، ٣٤٥، ٣/٢، ٦، ٩، ٢٧، ١٢٨، ٢٦٢، ٤٣٥، ٤٥٦، ٧٥٠.

(٣) استدل في المسألة التاسعة٦٦/١، بقول الشاعر: بنونا بنو أبنائنا.. وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد.

قال الشيخ محمد عبد الحميد:" والأكثرون على أنه لا يعرف قائله" .

كما استشهد في المسألة الرابعة والعشرين ١٩٧/١بقول الشاعر: (... كأن ثدييه حقّان)

قال البغدادي" هو أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل" الخزانة ٢٥٨/٤.

أ. إما أن المستدِلَّ به قد سمعه بنفسه ممن يصح الاحتجاجُ بكلامه زمانا ومكاناً، ولكنه لا يرى ضرورة الإسناد طالما توافرت فيه شروط الاحتجاج. فالكسائي الذي وُجِّهت إليه السهامُ في هذه المسألة، قد سمع من العرب الأقحاح بنفسه، فقد يرى أنه ليس ملزماً في كل مرة أن يقول: قال فلان أو فلان، وإنما يقول: سمعت العرب تقول، سمعت أعرابياً يقول، أنشدني بعض العرب، وهكذا، "إذ المتوغل في أعماق البادية الذي يسجل أقوال الأعراب، بم يفيد الحقيقة عندما يسجل أسماء هؤلاء النكرات ؟"[(١)]، بل كفانا منه أنه ثقة بذاته، ولن ينقل إلا الموثوق، فهم " كانوا يحتجون بالشاهد إذا رواه عربي يوثق بلغته أو راوٍ معروف بالصدق والضبط والأمانة وإن لم يعرف قائله"[(٢)].

وهذا منهج سيبويه وغيره، وليس حصراً على الكسائي وتلاميذه كما سبق بيانه.

نقل السيوطي عن العز بن عبد السلام قوله " كثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره حدثني من لا أتهم، ومن أثق به، وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع"[(٣)].

ب. أو يكون الراوي قد سمعه من أكثر من واحد يصعب نسبته إلى شخص بعينه، فهو ينسبه إلى قومٍ من العرب أو إلى ناس من العرب وهكذا، فهو منسوب بالجملة مجهول بالتخصيص. كما حكى سيبويه بقوله:" وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدّنا ومَرَّنا، وردّت، وهذه لغة ضعيفة"[(٤)].

---

(١) الخلاف بين النحويين ص١٣٥.

(٢) كتاب مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص١٩٤.

(٣) الاقتراح ص٢٦.

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/٥٩٥. والعبارة في الكتاب٣/٥٣٥، مع اختلاف يسير.

ت. أو يكون المستدِلُّ قد سمعه من شيوخه الثقات فلم يشك في ثبوته.

فما أكثر ما يسند سيبويه إلى شيوخه الخليل أو أبي الخطاب أو يونس أو أبي زيد، كقوله:" وحدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول.." [(١)]. فاعتمد على شيوخه في نقلهم ولم يطلب منهم إسناداً أو نسبة.

قال الدكتور الحلواني:" وطبقة النحاة المتقدمين حتى زمن الفراء كانوا يحتجون بأبيات مجهولة القائل، وبالأبيات النادرة، وتعليل ذلك أنهم كانوا يسمعونها من شيوخهم، وهؤلاء تلقوها عن أعراب البوادي، أو عن الأعراب الفصحاء المقيمين في الحاضرة...وعلى هذا تكون الطبقتان: البصرية والكوفية سواء في النظرة إلى شواهد النحو المجهولة النسبة حين تروى عن شيخ ثقة، وقد أمدت حلقات الدرس التي كانت تعقد في البصرة هؤلاء وأولئك بشواهد متشابهة، وهذا هو سر التشابه بين شواهد سيبويه وشواهد الفراء، فمنذ أيام أبي عمرو حتى زمن هذين الشيخين كانت حلقات اللغويين والنحاة تستشهد بأبيات وثقت صحتها وصحة روايتها، فأضاف إليها كل نحوي ما سمعه من شيخه، أو ما نقله عن العرب أنفسهم" [(٢)].

ث. أو يكون تساهلاً في الأمر، لكن على أي حال لا يعد تعمداً للانتحال كما يزعم المتعصبون ومن سار على نهجهم، وهذا رأي بعض النحويين، حين نقل عنهم أبو البركات الأنباري نفسه قولهم:" وكذلك النقل عن المجهول صَدَر ممن لا يُتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف" [(٣)]. مع رفض الأنباري لهذا الاتجاه.

---

(١) الكتاب٤/١٨٣. والأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج،٢/٣٧٤.
(٢) الخلاف النحوي ص٣٤٤-٣٤٥.
(٣) لمع الأدلة ص٩٠، ٩١، والاقتراح ص١٥٦.

ومهما كانت جهالة المنقول عنه فإن ذلك لا يعني فساد المنقول، فدرجة التحري والتثبت عند نقلة اللغة ومنهم الكوفيون عالية جدا. نقل الفراء عن الكسائي قال: "كنت أسأل أعرابياً عن كلمة صواب، وأسأله عن كلمة خطأ يقارب لفظها، أمتحنه بذلك، فقال لي: ما رأيت رجلاً يأتي بكلمة إلى جنبها كلمة، أشبه شيء بها، أبعد شيء منها منك"[1].

ولقد قدّم الدكتور محمد عيد تحليلاً علمياً منطقياً في قضية جهالة القائل على أنها ظاهرة عند النحاة بعامة وليست خاصة بالكوفيين، حيث كشف أنها ظاهرة لم يلتفت إليها النحاة الأوائل سيبويه ومن قبله؛ لأن تركيزهم كان متجهاً إلى ملاحظة اللغة بالتتبع بغية الوصول إلى القواعد، واطمئناناً إلى ثقة من نقلها إليهم من شيوخهم، أو لصعوبة ذلك عليهم- كما يقول البغدادي-، وإنما حدث الاهتمام بالقائل والنسبة حين تأخر الزمن قليلاً، فروجعت مجهودات السابقين ونسبت الشواهد فيها إلى قائليها أو الإعلان عن القصور عن هذه النسبة، كما فعل الجرمي ثم السيرافي في أبيات سيبويه الذي كان إذا استشهد ببيت لم يذكر قائله.

ثم جاءت مرحلة ثالثة وهي مرحلة التقويم والتحكيم لهذه الشواهد المنسوبة وغير المنسوبة من حيث القبول والرفض، وهذا بحث نظري لم يتطرق إليه خلال المرحلتين السابقتين وأول من قال به أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف إذ قرر مراراً أنه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله في معرض نقاشه لبعض الشواهد التي تؤيد آراء لا تعجبه، ثم نقله عنه السيوطي معللاً لذلك بأنه من أجل حماية اللغة من غير الفصيح، ونقله عنهما البغدادي.

وهكذا فقد مرت هذه الظاهرة بثلاث مراحل هي: الممارسة ثم المراجعة ثم التقويم.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي٢/٢٧٣.

ثم قال عيد:" هذه هي الفكرة نظرياً (لا يستشهد بما لا يعرف قائله) وهي فكرة جاءت متأخرة نوعاً ما بعد جهد عظيم بذله النحاة في الشواهد واستنباط القواعد منها، ولا شك أن هذه الفكرة كانت معروفة لدى النحاة المتقدمين...فهذه الفكرة السابقة مقبولة نظرياً، لكنها لم تؤثر في طريقة النحاة في الاستشهاد–سواء منهم من تقدم عن ذلك ومن تأخر– باستخدام الشواهد غير المنسوبة إلى قائل معين اتباعاً للعرف المتوارث منذ سيبويه، وإن اشتهر ونصّ على أنه عرف خاطئ"، ثم ذكر أمثلة على استمرار الظاهرة حتى بعد عصر ابن الأنباري ففي كتاب (قطر الندى) اثنان وخمسون شاهداً مجهولة القائل كما ذكر الشارح من أصل مائة وسبعة وخمسين شاهداً في الكتاب، وهي نسبة لا شك كبيرة[(١)].

ولو شرطنا معرفة القائل في الشعر لكان ذلك أولى في النثر، ومن " العسير أن نرتضي منه عدم الاحتجاج بالنثر المجهول القائل، إذ المتوغل في أعماق البادية الذي يسجل أقوال الأعراب، بم يفيد الحقيقة عندما يسجل أسماء هؤلاء النكرات؟"[(٢)].

وفرّق الدكتور علي أبو المكارم في المروي عن العرب بين الرواية والسماع، وبيّن منهج النحاة فيهما " فالرواية تختلف عن السماع، إذ في السماع أجيز السماع من مجهولين، وقد استشهد بعض النحاة بالفعل بنصوص لغوية غير معزوة إلى أصحابها. وربما كان سبب هذه التفرقة هو أنه في السماع يُحلّل العالمُ اللغوي الذي يسمع النصَّ المسموع، ويحدد قيمته، فإما أن يقبله، وإما أن يرفض الأخذ به، وأما في الرواية فإن الرواة الأُول لم يكونوا علماء، بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له، ولذلك لم يكن بدٌّ عند النحاة من معرفة صاحبه... وإن العلماء الذين قاموا بهذا الدور–كما رأينا منذ قليل– ذكروا لنا ما

(١) ينظر كتاب الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص١٥٨–١٦٢.
(٢) الخلاف بين النحويين ص١٣٥..

سمعوه دون أن يسجلوا- في بعض الأحيان- مصدره أو يحاولوا نسبته، مكتفين بما هو مفروض فيهم، من التحليل لما يسمعون والضبط لما يرون، ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوي للخليل وأبي عمرو والكسائي وغيرهم من سماعهم أحياناً ممن لا نعرفه، بل ممن لا يعرفونه، ثم ما هو معلوم من احتواء كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات العلماء كالجرمي وأبي عثمان المازني"[(١)].

إن جهالة القائل ينبغي أن ينظر إليها عند الرواة المتقدمين الذين شافهوا العرب بهذه النظرة وهي عدم اهتمامهم لثقتهم بالقائل والناقل ولا يعنيهم نسبه أو قبيلته أو اسمه. فمن الخطأ في حقهم أن يأتي نحوي متأخر أو دارس معاصر فيرد ما احتجوا به، وحجته أنه لم يعلم قائل ما نقلوه، ويفرض عليهم ما لم يفرضوه في طريقتهم ويضعوه منهجاً لهم ولأبناء زمانهم.

وبهذا نعلم أن المعتمد عليه هو صحة نسبة الشعر إلى من يحتج بشعره زماناً ومكاناً برواية الثقات، وليس مهمًّا تعيين القائل، لأن الغاية تسجيل الظاهرة اللغوية ورصدها وبناء القاعدة عليها، ولسنا ندرس خصائص شاعر بعينه[(٢)].

---

(١) أصول التفكير النحوي ص٤٩، ٥٠.

(٢) ينظر: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، د.الشلوي الفصل السادس.

المبحث الثاني

موقف النحويين والأصوليين

من الاستشهاد بالشاهد الواحد

يناقش هذا المبحث مسألة أخرى في الشاهد النحوي عرضها أبو البركات الأنباري في كتابيه:'الإغراب في جدل الإعراب' و'لمع الأدلة' وعرض اختلاف الأصوليين فيها، تجري حول تعدد الشواهد وتكاثرها وتعاضدها في تأييد الظاهرة اللغوية، وعدم انفراد الشاهد الواحد بالظاهرة وبناء الحكم النحوي عليه.

ويبدو أن اشتراط التواتر أو شبه التواتر كان مطلباً عند بعض الأصوليين، وتبعهم عليه بعضُ النحويين، فقد ساق أبو البركات الأنباري –الذي اختلف موقفه تماماً في هذه المسألة عن سالفتها – رأياً لبعضهم بقوله:" وزعم بعضهم أنه لا بدّ من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه؛ لأن النقل ينزل منزلة الشهادة، والشهادة يشترط فيها الموافقة وكذلك النقل"[(١)].

ويسند السيوطي إلى بعض الأصوليين المتقدمين عرض الآراء في هذه المسألة حيث نقل عن "كتاب الملخص في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب المالكي (المتوفى عام٤٢٢هـ): في ثبوت اللغة بأخبار الآحاد طريقان لأصحابنا: أحدهما: أن اللغة تثبت به؛ لأن الدليل إذا دلّ على وجوب العمل به في الشرع كان ثبوت اللغة واجباً؛ لأن إثباتها إنما يراد للعمل في الشرع. والثاني: لا تثبت لغةٌ بإخبار الآحاد"[(٢)].

وهذا موضع آخر أيضاً من مواضع مؤاخذة كثيرٍ من الدارسين المحدثين للكوفيين ونقدهم باعتمادهم على الشاهد الواحد، وبناء الأحكام النحوية على الشواهد المفردة، كما سيأتي عرضه.

---

(١) لمع الأدلة ص٨٥.

(٢) المزهر ١/١٢٠.

ومرة أخرى نقول: إننا إذا أردنا أن نعرف موقف النحويين بعامة من هذه المسألة وهي اشتراط تعاضد الأدلة وتكاثرها ومنع انفراد القائل والاستشهاد بالشاهد الواحد فإنه يجب أن نتناول الظاهرة عند النحويين من جهتين: جهة التنظير، وجهة التطبيق، ويكون ذلك بعرض أقوال النحويين المتقدمين في ذلك، ثم عرض منهجهم العملي في التعامل مع الشاهد الواحد قبولاً أو رفضاً.

والحقيقة أن أقوال النحويين في هذا المسألة مضطربةٌ وفِعلُ كثيرٍ منهم يخالف قولهَم فيها، فنرى بعضَهم يصرّح بعدم اشتراط تعاضد الأدلة وتكاثرها لإقرار الحكم النحوي، بل يُقبل الاستدلالُ عندهم بدليل واحد صحيح من عربي فصيح.

فهذا ابن جني وهو المرجع في أصول النحو والمعتمد عليه فيه يعقد باباً بعنوان:(باب في الشيء يُسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره) ثم يقرر فيه –في عدة صفحات– أن هذا مقبول معتمد طالما أنه من ثقة ولم يعارض كلام العرب، ويورد عدداً من الأمثلة على ذلك[1].

ونرى موقف أبي البركات الأنباري في هذه المسألة مختلفاً تماماً عن موقفه في جهالة القائل، فهو هنا يجيز الشاهد الفرد وقبول رواية الناقل الواحد، ولا يشترط تكاثر الطرق والشواهد.

قال الأنباري:" ويُقبل نقلُ العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره؛ لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن، وبطل أن يقال لحصول العلم؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة"[2].

---

(١) ينظر الخصائص٢/ ٢١–٢٨.

(٢) لمع الأدلة ص٨٣–٨٥. والمزهر ١٣٨/١.

وكذلك السيوطي الذي عاب على الكوفيين في أكثر من موضع اعتمادهم على الشاهد الواحد، يصرّح في الاقتراح بصحة الاستدلال بالشاهد الواحد بعد أن عرض خلاف النحويين في المسألة، وقال:" المسموع الفرد، هل يقبل ويحتج به؟. له أحوال لخصتها من متفرقات كلام ابن جني في الخصائص....الحال الثاني: أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحدٌ، ويخالف ما عليه الجمهور. قال ابن جني: فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسّن الظن به ولا يُحمل على فساده"[(١)] .

وقال أيضاً:" ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس"[(٢)] .

وأفرد في المزهر مبحثاً للمسألة تحت عنوان (النوع الخامس: معرفة الأفراد) حيث بسط القول في الاحتجاج بالشاهد الواحد، برواية واحدة، فعرّفه وبين حكمه، بأنه" ما انفرد بروايته واحدٌ من أهل اللغة، ولم ينقله أحدٌ غيره، وحكمه القبول إن كان المتفرّد به من أهل الضبط والإتقان، كأبي زيدٍ والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة، وأضرابهم؛ وشرطه ألاّ يخالفه فيه من أكثر عدداً منه"[(٣)] . ثم ساق

(١) الاقتراح ص١٠٤، وينظر الخصائص١/٣٨٥-٣٩١، ٢/٢١-٢٨.

(٢) الاقتراح ص١٨٩.

(٣) المزهر ١/ ١٢٩. وأنت تلحظ أنه لم يذكر مع الثقات أحداً من رواة الكوفة، كأبي عمرو الشيباني والمفضل الضبي والكسائي والفراء، وغيرهم!. كما أنه في المسألة الأولى لم يمثّل لجهالة القائل إلا بفرضية نقل أبي بكر بن الأنباري عن واحد من الأعراب!. لقد قلت سابقاً: إن السيوطي وغيره من مؤلفي كتب الطبقات والتراجم لا يعتمد عليهم في الجرح والتعديل، وهذا ميلهم.

أمثلة عديدة على أفراد العلماء وثبوت الأحكام من روايتهم المفردة إلى نهاية الفصل.

ومع قوة هذا التأصيل النظري للمسألة وإباحة الاحتجاج بالشاهد الواحد قولاً وعملاً عند النحويين فإن كثيراً من الدارسين يعيبون على الكوفيين بأنهم يجعلون الشاهد الواحد أصلاً تبنى عليه القاعدة النحوية، ويقاس عليه.، ويجعلون ذلك منهجاً لهم، وسمة خاصة بهم دون غيرهم.

قال مؤلف كتاب مدرسة البصرة النحوية: يعني الكوفيين:" تلقفوا الشواهد النادرة، وقبلوا الروايات الشاذة، واعتدوا كلَّ ما صدر من عربي –موثوق به أو غير موثوق، مشهود له بسلامة اللسان، أو مجهول يجوز أن يعتريه

اللحن–عربياً فصيحاً، يرجع إليه، وينسج على منواله ولو لم يقله غيره، ولم يؤيده من العرب سواه"[(١)].

وقال أيضاً يمجّد البصريين بأنهم لم يجعلوا " الشاهد الواحد، بل الشاهد الناقص الذي لم يعرف قائله، ولم يجر على نمط كلام العرب أصلاً يرجع إليه، وقاعدة يقاس عليها، فلم يقولوا كما قال الكوفيون بجواز دخول اللام في خبر لكن في الإثبات "[(٢)].

وقال الدكتور المخزومي:" أما الكسائي فكان يعتد كل الاعتداد بهذا وأمثاله، وكان يقيس عليه، وإن لم يرد في كلام العرب غيره"[(٣)].

---

(١) مدرسة البصرة النحوية، ص١٤٦.وانظر فيما بعد من صفحات تجده مستمرًّا على الاعتماد على روايات كتب الطبقات.

(٢) مدرسة البصرة النحوية، ص٢٥٠

(٣) المدرسة الكوفية ص١١٥. وينظر ص٣٧٦.

والمخزومي يعترف بهذه الدعوى –مع حماسه لنصرة الكوفيين– في سبيل البحث عن مسوّغ منهجي في الدراسات الحديثة فهو يرى أن الكوفيين كانوا " على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحد، لأن ما كان في نظر البصريين شاذاً خارجاً عن الأصول إنما يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها...يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة"(١).

ومثله قال وفعل الدكتور أحمد مختار عمر بعد أن قرر وأقرّ بكل السمات المنسوبة لمنهج الكوفيين من تساهل واستدلال بكل مسموع قال: " المذهب الكوفي – في نظرنا– أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة...فإذا سمع الكوفيون أمثلة معدودة نسب العرب فيها إلى الجمع فقبلوا هذه النسبة واتخذوها أساساً، وقاسوا عليها لم يكونوا حائدين عن الجادة كما يحاول بعضهم أن يصورهم، بل يكونوا على حق "(٢).

ومثلهما مؤلف كتاب دراسة في النحو الكوفي حيث يفرّق بين الفريقين " فالبصريون لا يقيسون إلا على الكثير، والكوفيون يقبلون القياس على الشاهد الواحد "(٣).

والواقع أنه على الرغم من أن هذه دعوى مشتهرة في كتابات هؤلاء الدراسين من المنتقدين أو المناصرين، وترد في كتب الخلاف النحوي كثيراً فإني لم أقف على دراسة استقرائية تستقصي هذه المسائل التي بناها الكوفيون على شاهد واحد من خلال تراث الكوفيين أنفسهم، حتى يمكننا أن نطمئن إلى كونها ظاهرة في

(١) المدرسة الكوفية ص٣٧٧.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، ص١٣٨، ١٣٩.

(٣) دراسة في النحو الكوفي ص١٤٠.

النحو الكوفي، ثم نقارنها بآراء البصريين لننظر هل تفرّد بها الكوفي عن البصري أم هي مستقرة عند الجميع؟

كما لم أقف على نصّ صريح من المتقدمين يجعله عيباً اختص به الكوفيون، على الرغم من شدة عيبهم للسماع الكوفي بعدم الوثوق وعدم الفصاحة.

وأول من رأيته أورى شرارتها هو علم الدين اللورقي الأندلسي في مقولته التي طارت في الآفاق:" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول لجعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين"[(١)].

ونقل السيوطي عن "صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلامٍ جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بجيد"[(٢)].

وقد استند المتأخرون على مقولة الأندلسي في بناء تصوراتهم وأحكامهم على الكوفيين.

يقول الشيخ طنطاوي:" بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد وخالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين قال الأندلسي...وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله "[(٣)].

فالأندلسي وصاحب الإفصاح نصّوا على الكمية والعدد للمسموع (بيتاً واحداً) و(لفظاً)، بل عند طنطاوي (شطر بيت)، وهذا مخالف لمنهج المنتقدين ممن

(١) آراء علم الدين اللورقي الأندلسي، السيف ص٥١٨، وينظر الإصباح في شرح الاقتراح ص٤٢٣.
(٢) الهمع١/١٥٣.
(٣) نشأة النحو ص١٢٢.وينظر نحو القراء الكوفيين، خديجة مفتى. ص٦٨.

سبقهم من أصحاب الطبقات وغيرهم حيث يذكرون احتجاج الكوفيين بالنادر والقليل والشاذ، ولم يذكروا كميةً أو عدداً[١].

وفرق بين الاتجاهين، لأن العشرة مقابل المائة نادرة وقليلة، وليست فريدة أو شاهداً واحداً، فليس كلُّ نادر أو قليل فريدًا ووحيدًا، فكلام المنتقدين المتقدمين ليس من مسألتنا هذه.

ثم إن الشاذ قد يكون شذوذه مخالفته للأكثر ولو كان كثيراً، بل قد يكون مطرداً في السماع[٢].

والواقع أن مؤاخذة الكوفيين على أنهم اختصوا وتمسكوا بالاستشهاد بالشاهد الواحد باطلةٌ غيرُ متجهة، بل هي مجحفة في حقهم؛ لأننا وجدنا من أقوال النحويين وفعلهم بصريِّهم وكوفيِّهم الاستدلالَ بالشاهد الواحد في بناء الأحكام.

وقد أشرت سابقاً إلى إحصاء السيوطي لعدد من المسائل التي أقيمت على شواهد مفردة من لدن الخليل بن أحمد فمن بعده[٣].

وهذا كتاب سيبويه فيه قواعد جمة شواهدها فريدة[٤]. و" قد أقام سيبويه قياساً على شاهد واحد"[٥].

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج١/٢٥٧، ومراتب النحويين ص١٠٦، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني ص٤٥٢، ومعجم الأدباء٤/١٧٤٤، والمقاصد الشافية للشاطبي٣/٤٥٨، ٥/٢٩٤، والاقتراح ص٨٤، وبغية الوعاة٢/١٦٤، وهمع الهوامع١/١٥٣.

(٢) ينظر أقسام الشاذ في الاقتراح ص٩٧.

(٣) ينظر المزهر١/ ١٢٩-١٣٧.

(٤) ينظر الكتاب١/ ٧٠، ٧١، ٧٩، ٨٥، ٨٧، ١١٣، ٢/٨١، ٤٨٥، ٣/ ٢٢٣، ٢٦٦، وغيرها كثير.

(٥) الخلاف بين النحويين، ص٤٦٦.

وهذا المبرد إمام البصريين في زمانه الذي انتقد سيبويه وعارضه في عدة مواطن، وردت " له آراء خالف بها مدرسته في رأيها وفي منهجها فأقام قاعدة على شاهد واحد، واعتد بالقراءة الشاذة "[(١)].

قال صلاح الدين زعبلاوي:" وإذا كان الكوفيون قد اعتمدوا على القليل النادر أحياناً كما جاء في شرح المفصل والاقتراح وهمع الهوامع وغيرها فقد فعل البصريون هذا أيضاً، قال اليازجي: ووافق الحجازيين على إعمال (لا) طائفةٌ من البصريين وأنكره بنو تميم وأكثر نحاة البلدين قال أبو حيان: إعمال (لا) قليل جداً، بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت[(٢)]:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

والبيت والبيتان لا يبنى عليها القواعد، وهكذا بنى جماعة من البصريين حكمهم على بيت واحد. قال: ولم أر من نبّه على قائله. و(لا) من الحروف غير المختصة فقياسهم أن (لا) تعمل مالم يحتج لإعمالها بنقل يتجاوز حد الندرة أو القلة"[(٣)]. وساق عدة أمثلة أخرى من الباب في عدة صفحات من الكتاب[(٤)].

---

(١) المرجع السابق ص٨٥- ٨٦. وينظر: ص١٤١- ١٤٢.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك٣٧٦/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت:حسن هنداوي،٢٨٢/٤، وشرح ابن عقيل٢٨٩/١، والمقاصد الشافية٢٤٣/٢، والهمع١١٩/٢. قال الشيخ محي الدين عبد الحميد:" هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً ".

(٣) الندرة في الدراسات النحوية. أحمد بويا. ص٩٣، نقلاً عن كتاب مسالك القول، ص٥٩.

(٤) الموضع السابق وأيضا تحت عنوان: سرد مسائل من النوادر في مدرسة البصرة. ص٢١٣- ٢٤٨.

وقال في خاتمة البحث:" شاع بين الدارسين والباحثين أن البصريين لم يقعّدوا على النادر والشاذ وأن ذلك مسلك سلكه الكوفيون وقد أثبتت هذه الدراسة أن البصريين اعتبروا النادر أصلاً في القواعد النحوية كما فعل الكوفيون. وأتينا بالأمثلة على هذا في محله من هذا البحث"(١).

والعجب أن أحد المنتقدين وهو أحمد مختار عمر الذي سبق رميه للكوفيين بالاستشهاد بالشاهد الواحد نجده بعد بضعة أسطر يقع في التناقض، ويقول: إن "البصريين قد خالفوا أصلهم في القياس على الكثير، وترك القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو، فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد"(٢).

قال الدكتور الحلواني:" وأحياناً نجد نحاة البصرة يبحثون عن شاهد فلا يجدون غير مثل عربي واحد يقدمونه فيكتفون به، وفي ذلك اعتماد على القليل النادر من كلام العرب "(٣).

وقال الدكتور علوش:" فهذا الشاهد لم يسلم لهم –أي البصريين– وقد اضطر صاحبهم ابن الأنباري وهو المولع الشغف بأقوالهم وآرائهم أن يقول: (والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون) (٤). أجل! الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون والسبب أن البصريين اعتمدوا على شاهد مظنون فعارضوا أصولهم وناقضوا مقاييسهم"(٥).

---

(١) المرجع السابق ص٣٠٥.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، ص١٤١.

(٣) الخلاف النحوي ص٣٠٢. وينظر القياس النحوي.خالد أبو عمشة.جامع الكتب الإسلامية المجلد ١– الصفحة ١٩.

(٤) الإنصاف١/ ١٦٣.

(٥) ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص٢٨٦.

قلت: إنها مقاييس نسبت إليهم بلا اختيار منهم، وأصولٌ أسندت إليهم بلا علمٍ منهم، بل مجرد اجتهاد في غير محله من الدارسين المحدثين في تأطيرهم لنظرية المدارس النحوية.

وحتى الأندلسي صاحب المقولة الشهيرة السابقة التي طارت مثلاً في التشنيع على الكوفيين، هو نفسه قد وقع فيما رماهم به فاستشهد في كتابه المحصل في شرح المفصل" ببيت واحدٍ مجهول مطعون فيه، وذلك في مسألة دخول اللام في خبر لكن"[(١)].

وهو قول الشاعر: ..... **ولكني من حبها لعميدُ**[(٢)].

قال ابن مالك:" فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل، ولا راوٍ عدلٍ يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو كذلك في غاية الضعف"[(٣)].

بهذا يتضح جلياً بطلان هذه الدعوى التي تزعم تفرد الكوفيين ببناء قواعدهم على الشاهد الواحد؛ لأننا رأينا البصريين قد فعلوا ذلك وحفلوا بالشاهد الواحد وبنوا عليه قواعدهم.

قال الدكتور إبراهيم أنيس:" أما الكوفيون فيقال لنا دائماً: إنهم لم يترددوا في وضع الحكم اللغوي على أساس الشاهد الواحد أو الشاهدين، نرى مثل هذا الكلام في كثير من كتب اللغويين، ولا سيما المتأخرين منهم فندهش...؛ لأننا لا نتصور أن الكوفيين كانوا من الغفلة بحيث يجدون أمامهم مجموعة من الشواهد كثيرة، وأخرى قليلة، فيضعون القاعدة على هذه وعلى تلك، ولا يعقل أن هذا كان

(١) آراء علم الدين اللورقي الأندلسي، ص٥١٨، وينظر المحصل ٤٦٨/٢.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) شرح التسهيل٢٩/٢، وينظر المغني لابن هشام ص٣٨٥.

مسلكهم، والذين نقلوا لنا هذا الزعم كانوا يدركون أننا فقدنا معظم كلام الكوفيين في المسائل اللغوية "[١].

وقال الدكتور عبد الله الخثران:" وقد شاع عند الباحثين أن الكوفيين متساهلون في الأخذ عن العرب مما أدى في النهاية إلى إهدار جهود هؤلاء في اللغة وعدم الأخذ بها في تقعيد بعض مسائل النحو على مرّ العصور. وهذا الرأي فيه شيء من المبالغة بدليل ما عرف عن الكسائي من كثرة رحلاته إلى البادية، بل قد وجهه الخليلُ بن أحمد إلى ذلك، وقد أنفق خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ، ثم ما عرف عن المفضل الضبّي من كثرة مجالسته الأعراب وتدوينه دواوين الشعراء...وإن المقولة التي أطلقتها الروايات التي مفادها أن الكوفيين قد أخذوا الشاذ والنادر وجعلوه أصلاً من أصولهم، وقاسوا عليه تحتاج إلى دراسة وتدقيق"[٢].

وهناك أمر يجب التنبه له والتنبيه عليه وهو أنه ربما توهم بعض الدارسين أن الشاذ صادر من غير فصيح أو ممن لا يوثق بعربيته، والصحيح أن" المراد بالشذوذ قلة النصوص، ومن ثمّ عدم الاعتماد عليها في التقعيد، وليس المراد بالشذوذ الشذوذ اللساني أو الميل عن اللغة السليمة الفصيحة، وإنما مخالفتها لما قرروه من قواعد نتيجة لما استنبطوه من النصوص الكثيرة، فإذا ورد شاهد مخالف للقياس وكان قائله من الفصحاء وورد في رواية صحيحة لا ريب فيها، ولم يقبل تأويلاً، وليس فيه ضرورة فهو من الشاذ"[٣].

---

(١) من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس، ص٢٦. وينظر أصول النحو الكوفي، د.رباع ص٤٠٩.
(٢) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. الخثران. ص٤٢.
(٣) المرجع السابق،ص ١٠١ .

ومن العدل المنصف والحق المبين أن نقول لقد " احترم الكوفيون المسموع وتوسعوا فيه إلا أنهم لم يقبلوا النادر والشاذ والقليل"[(١)]. فهذا الفراء ينقل عن شيخه الكسائي أنه "كان يقول هما نادران لا يقاس عليهما "[(٢)].

قال الدكتور محمد الرباع:" وإذا نحن تجاوزنا تنظير المحدثين إلى ما كان من منهج الكوفيين عموماً والفراء نموذجاً ألفينا أن منهجه في مدارسة أساليب العربية وما يبدو خارجاً على الأصول النحوية المتعارفة يمثل منهجاً صارماً قد يبزُّ ما كان لدى سيبويه ومعاصريه من البصريين، وقد يكون منهجه إلى صنيع المتأخرين أقرب منه إلى صنيع أهل عصره، فهو يبدي تشدّداً مفرطاً في تعامله مع النصوص اللغوية دون تمييز بينها، فلا حرج لديه أن يسحب أحكامه التأصيلية الصارمة على الشعر والقراءات وما يُسمع من كلام الأعراب، وما أكثر ما يصف ذلك بأنه: خطأٌ، أو لا يجوز، أولا يصلح "[(٣)]. ثم ذهب يسوق شواهد متوافرة على هذه الصرامة عند الفراء والتشدد في السماع عن العرب، بل تجاوز تشدده إلى القراءات القرآنية فتجاوز الحد في الحكم عليها والتحكم في نقدها.

وبهذا يتضح أن منهج النحويين صحة الاستشهاد بالشاهد الواحد الصحيح الذي لا يخالف الأكثر، وعدم اشتراط التعاضد في الشواهد وثبت ذلك من أقوال المنظرين في أصول النحو كابن جني والأنباري والسيوطي والبغدادي، وثبت ذلك أيضاً من فعل متقدمي النحويين عامة من البصريين والكوفيين على السواء.

---

(١) القياس النحوي – المجلد ١ – ص٢٠ – جامع الكتب الإسلامية.

(٢) معاني القرآن للفراء٤٦٩/١.

(٣) أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن٤٠٨/٢. وينظر كتاب مناهج الصرفيين ص١٨٦.

وقد نقل السيوطي عن الأصبهاني أنه نصّ على أن" انفراد شخصٍ بنقل شيء من اللغة العربية، لا يقدح في عدالته، ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذباً في نقله"[١].

ويجب التنبه هنا إلى أن قبول الشاهد الواحد الذي عمل به النحويون بصريهم وكوفيهم يجب أن ينظر في أثره ومؤداه فإن كان ينقض حكماً ثابتاً بأدلة مستفيضة ومتآزرة فيجب أن يعامل على أنه من اللغة القليلة التي تحفظ ولا يقاس عليها، وتردّ لمخالفتها الشائع المشتهر من كلام العرب، لا لأنه ورد من طريق ناقل واحد، فهو مقبول سنداً مرفوض متناً.

أما إن كان لا ينقض حكماً، أو ينقض حكماً ثابتاً من طريق مماثل له أي من طريق واحد فإنه يجب قبوله وليس الأول بأولى من الثاني. أي إنه إذا استدل أحد الفريقين بشاهد واحد، فلا يجب ردّه إلا بعد التأكد أن الحكم الذي يخالفه لم يثبت بشاهد واحد، فهنا يجب قبولهما معاً أو التحاكم إلى قرائن مرجحات أخرى. "متى انتفت الشبهات حوله وأنه لم يصنع لمساندة رأي غريب عن روح اللسان العربي"[٢].

وهذا فحوى حكم الفخر الرازي على القسم المظنون من اللغة والنحو، الذي يصلنا عن طريق الآحاد، حيث يجب أن " لا يُتمسّك به في القطعيات، ويُتمسّك به في الظنيات"[٣].

---

(١) المزهر ١/١١٩.

(٢) الخلاف بين النحويين ص١٣٥.

(٣) المزهر ١/١١٨.

قال ابن جني:" وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا...هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين. فأما أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً... فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعرٍ أو سجعٍ فإنه مقبول منه، غير منعيٍّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا وكذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ، وإن غير ما جاء به خيراً منه"[(١)].

وقال أيضاً عن الشاهد الواحد: " فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسّن الظن به ولا يُحمل على فساده"[(٢)].

وأمر آخر يعضد بطلان هذا الشرط الذي اشترطه بعض النحويين والأصوليين وهو أن الأحكام الشرعية ثبت جزءٌ لا بأس به بالدليل الواحد الذي لم

---

(١) الخصائص٢/١٠-١٢.

(٢) الخصائص١/٣٨٥-٣٩١، ٢/٢١-٢٨. وينظر الاقتراح ص١٠٤.

يخالفه غيره، فثمة أحكام شرعية فقهية ثبتت بدليل واحد، ولم يشترط فيها تعاضد الأدلة.

قال الفخر الرازي متعجباً من أصحابه الأصوليين:" والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى"[(١)]، وعقّب عليه الأصبهاني بأن " الدليل الدال على أن خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسّك به في نقل اللغة آحاداً إذا وُجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلّهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم بالأدلة الدالة على أنه حجةٌ في الشرع"[(٢)].

**

(١) المزهر ١/١١٨.

(٢) المزهر ١/١١٩.

المبحث الثالث

ثبوت الرواية بين علمي الحديث والنحو

لقد عرض البحث في مبحثيه السابقين موقف النحويين والأصوليين في مسألة جهالة القائل، ومسألة الاستشهاد بالشاهد الواحد، وفي هذا المبحث بيان أثر التأصيل الشرعي وخاصة أصول الفقه عند بعض النحويين المتأخرين في صياغة شروط النقل والرواية ومنها شرطا معرفة القائل وتعاضد الشواهد، ومحاولتهم التوحيد بين الدليل الشرعي والدليل اللغوي في طبيعة النقل والتحمل والرواية.

ففي المبحث الأول رأينا أبا البركات الأنباري يؤيد اشتراط معرفة القائل ويمنع جهالة القائل، ويتمسّك بأدوات بحثه الأصولي في النحو بشكل ظاهر تنظيراً وتصريحاً وتطبيقاً، في بعض كتبه ونظرياته وطرحه، فهو الذي جمع بين علوم عدة وفنون متنوعة، حتى صار إماماً في فنون كثيرة، وحاول أن يربط بين العلوم بتأثر وتأثير بينها، قال في بيان سَبْقِه في هذا المجال، فبعد أن ذكر أن علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، ثم قال: " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف بهما القياس، وتركيبه، وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك، على حد أصول الفقه"[1].

(١) نزهة الألباء، المقدمة ص٢٩، وينظر الخلاف النحوي ص٨٦.

ومها قيل عن جهد مَن قبلَه كابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني[١] إلا أنه يظل لأبي البركات فضل كبير في وضع علم أصول النحو الأخيرة التي استمدها من المنطق والفقه، وجمَع جزئياته ونظّمها وصنّفها تصنيفاً جديدا، ثم شاعت وانتشرت فيما بعده، حتى إن السيوطي نسخ معظمَها في كتابه الاقتراح[٢].

لقد أفاد أبو البركات من أصول الفقه في رسم أصول النحو وأدلته في شروطها وأنواعها، بتأثر واضح بين العلمين[٣]، حيث إنه" يجري على سنن كتب أصول الفقه، ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم وببراعة تطبيقية تلفت النظر"[٤].

قال الأنباري:" أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله"[٥].

وهو في مسألتنا هذه مسألة اتصال السند ومعرفة القائل أكثر تأثراً، فهو يحاول أن يطبق منهج المحدثين في روايتهم الحديث على رواية الشعر وكلام العرب حذو القذة بالقذة كما يبدو في هذا الشرط الذي ذكره.

---

(١) ينظر كتاب ابن الأنباري وجهوده في النحو ص١٥٤–١٧٠، والخلاف النحوي ص٨٦.

(٢) ينظر المزهر ١٠٣/١، وما بعدها، وكتاب الخلاف النحوي ص٨٧، ٨٨.

(٣) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإسنوي، مقدمة المحقق ص١٠، وينظر كتاب التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين، أحمد فتحي البشير، ص٦٧–١١٤، ٤٧٧–٥٦٩.

(٤) كتاب ابن الأنباري وجهوده في النحو ص١٦٧.

(٥) لمع الأدلة ص٨٠.

قال الأنباري:" ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله"[(١)].

وقال في الفصل الثامن تحت عنوان: (في الاعتراض على الاستدلال بالنقل):" اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد والمتن: أ. فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين: ١- أحدهما أن تطالبه بإثبات الإسناد، وقد ذهب قومٌ إلى أنه ليس له أن يطالبه في الإسناد، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأنه لو لم يكن له ذلك لأدى إلى أن يروي كلُّ من أراد ما أراد، وهذا غاية الفساد. والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة"[(٢)].

قال الدكتور الطويل:" الحق أن ما قيل حول الشعر المجهول القائل صورة أخرى لتأثر النقل اللغوي بالرواية في الحديث، ومن هنا استنتج السيوطي ضرورة دراسة طبقات الشعراء كما كان من الضروري دراسة رجال الحديث"[(٣)].

وفي المسألة الثانية التي عرضها المبحث الثاني وهي مسألة وجوب تعاضد الأدلة وعدم انفراد الشاهد الواحد، فعلى الرغم من أن أبا البركات الأنباري قد اختلف موقفه فيها عن المسألة السابقة تماماً إلا أننا نجد هذا التأثر ومحاولة الربط بين الفنين عند آخرين نقل عنهم أبو البركات وناقشهم بقوله:" وزعم بعضهم أنه لا

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص٦٦.
(٢) المرجع السابق ص٤٦.
(٣) الخلاف بين النحويين ص١٣٥. ينظر المزهر ١/١١٩.

بدّ من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه؛ لأن النقل ينزل منزلة الشهادة، والشهادة يشترط فيها الموافقة وكذلك النقل"[(١)].

وأبو البركات الأنباري هنا يجيز الشاهد الفرد وقبول رواية الناقل الواحد خلاف هؤلاء، ويقول:" ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره؛ لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن، وبطل أن يقال لحصول العلم؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة"[(٢)].

وأرى أن كلا الموقفين خطأ سواء موقف أبي البركات في مسألة جهالة القائل أو موقف الأصوليين الذين نقل عنهم في مسألة رواية الواحد، فالقياس والحمل بين الروايتين غير متجه، ذلك أن رواية الحديث ورواية الشعر على الرغم مما بينهما من تلاقٍ وتوافق في وجوب التثبت وخطورة التدليس والوضع والكذب فيهما إلا أن بينهما افتراقا كبيرا جداً من ناحيتين: الباعث والمصدر.

فالباعث في رواية الحديث هي فِهْمُ الدين والتعبد لله فيه وبه ومنه، أما الباعث في رواية الشعر فهو معرفة كلام العرب للسَّير على سننه، وهذا متأتٍ بغير الشعر.

وأما من حيث المصدر فإن مصدر الحديث واحدٌ وهو المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، والسامعون له– عادة– كثير. وأما المصدر في الشعر فهو متعدد ومتفرق البقاع والقبائل واللهجات وظروف المعيشة والمكان والزمان، فهم

(١) لمع الأدلة ص٨٥.

(٢) لمع الأدلة ص٨٣–٨٥.

ألوفٌ من الناس مسلمهم وكافرهم، لا يجمعهم سوى الفصاحة في اللسان، وقد يحضر السماع أحدٌ وقد يكون القائل والناقل منفردين في البيداء.

وأمر آخر كما يقول القرافي:" إن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع، وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف"[(١)].

لذا فمن الخطأ مطالبة رواة الشعر بما التزم به رواة الحديث، فمعرفة القائل متعذر في كل الأحوال، واتصال السند محالٌ في كل حال، والصعوبة في رواية الشعر أصعب مكاناً ومصدراً وحالاً.

لذا كان منهج الأقدمين في رواية الشاهد النحوي –كما عرضه البحث– يكتفون بوثوقهم بالناقل واطمئنانهم إلى صدقه وأمانته وسماعه، فهم لا يثقون إلا بنقل الثقات، ولكنهم لا يطالبون هؤلاء الثقات بما لا يحتملون، ولا يكلفونهم ما لا يطيقون، وإلا لما استقام شاهدٌ ولا ثبت دليل.

والفخر الرازي ناقش القضية طويلاً ونفى إمكانية التواتر، ثم ذكر أن" الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلى كتاب صحيح أو إلى أستاذ متقن"[(٢)].

كما ناقشها الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة كتاب (الكوكب الدري) تحت عنوان (بين علم الحديث والنحو: الإسناد بين علم الحديث وعلم النحو)، ورجّح أن الإسناد من خصائص علم الحديث وإليه أسبق، وهو مفخرة من مفاخر المنهج العلمي عند المسلمين؛ لأنك قلّ أن تجد أمة اعتنت بالإسناد اعتناء الأمة الإسلامية، وأن ابن كثير عدّه من خصائص هذه الأمة. ثم بيّن أن الإسناد " لم

(١) المزهر ١/١١٩.

(٢) المزهر ١/١١٦.

يقتصر على الحديث الشريف، بل ظهر أيضاً في الرواية الأدبية واللغوية، ونقل كلام ابن الأنباري في لمع الأدلة حيث قسم النقل إلى متواتر وآحاد[١].

ثم قال الدكتور عواد:" وليس معنى احتذاء الرواية الأدبية في الإسناد حذو الحديث أن يحصل في مجال الأدب ما حصل في مجال الحديث، وبخاصة أننا أوجبنا المبالغة في التحري والتدقيق فيما يتعلق بالحديث، على أن لا نجيز نقيض ذلك في الأدب. أما أن يكون ثمة تحرُّ وتحرز واحتياط في الأدب لا يصل على درجة التحري والتحرز والاحتياط في الحديث، فمما هو جائز غير ممنوعٌ وهو في الأدب حاصلٌ مشهور غير منكور"[٢].

ويذكر الدكتور ناصر الدين الأسد أحد أوجه الفروق بين التزام الرواة في اتصال السند بين الحديث والشعر، أنه في الحديث هنا مبعث داخلي وخارجي، " أما الداخلي فمبعثه من نفس الراوي ومصدره وشعوره بالتحرج الديني؛ وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي قال في حديثه المشهور: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[٣]، وفي الإسناد المتصل ما يجعل المحدّث يطمئن على أن غيره من شيوخه وشيوخ شيوخه ثم التابعين والصحابة يشتركون معه في تحمّل تبعة هذا الحديث ونقله، وأنه لا يستقل وحده بحمل هذا العبء وأن تبعته لا تعدو النقل الأمين لما سمعه عن شيخ ثقة ثبت"[٤].

---

(١) الكوكب الدري، دراسة المحقق، ص١٠٥-١١٤.
(٢) الموضع السابق، ص١١٤. وينظر. ص١٠٨
(٣) الحديث في صحيح البخاري، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، برقم ١٠٧، ١١٠، ص٤٦، وصحيح مسلم (باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) برقم٣. ١/١٠.
(٤) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. د. ناصر الدين الأسد. ص٢٥٨.

ويخلص الدكتور محمد عيد في نهاية كتابه الاستشهاد والاحتجاج في اللغة إلى أنه " ليست هناك ضرورة ماسة لضبط اللغة عن طريق ضوابط سلوكية ذات سمات خاصة في السند والمتن، قد يكون ذلك مناسباً في رواية نصوص الدين، لكن لا حاجة إليه في نصوص اللغة؛ لأن هناك فرقاً بين النظرة الدينية لنصوص الدين والنظرة الاجتماعية لنصوص اللغة، الأولى تعتمد على اليقين والقطع، ويكفي في الثانية الظن المرجح"[(١)]؛ أي أن استعمال الناس للغة شعراً ونثراً في جدهم وهزلهم أمر اجتماعي عادي في الحياة، لا يحس الناس حوله بتقديس أو رهبة وإن كانوا يحسون بوجوب المحافظة عليه وعلى عرفهم في نطقه.

والمتقرر في الاحتجاج اللغوي أن المطلوب هو غلبة الظن فهو كافٍ كما يقول الفخر الرازي[(٢)]، والأنباري[(٣)] والدماميني[(٤)].

وربما قيل إن اشتراط اتصال السند وعدم جهالة القائل هي أمر ضروري وبدهي لصدّ الانتحال والوضع، والنحويون قد نصّوا على ضرورة التثبت، وأجمعوا على ضرورة السماع دون شائبة أو تهاون.

قلنا: نعم وهو كذلك، لكنّ المتقدمين لم ينصّوا على أن من التثبّت معرفةَ القائل واتصال السند، كما هي رواية الحديث، بل التثبت عندهم يثبت بالثقة بالناقل فقط. فثقتهم بالناقل ثبوت للمنقول.

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج في اللغة، ص٢٣٧.

(٢) ينظر المزهر ١/١١٦، ١١٧.

(٣) ينظر لمع الأدلة ص٨٣-٨٥.

(٤) ينظر الاستشهاد والاحتجاج في اللغة ص٢٣٣. وقد أحال على خزانة الأدب ولم أجده في الموضع الذي ذكره. كما لم أجده في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، وكتابه: شرح مغني اللبيب.

ولو كان الأمر كما اشترط الأنباري من معرفة القائل واتصال السند لنصّ عليه المتقدمون خاصة وأن علم أصول الفقه وعلم الرجال والسند على أشده في القرنين الثاني والثالث والرابع، وكان أئمة كبار المحدثين لهم الصيت الذائع، وعلم رواية الحديث سوقها رائج. فهل يعقل أن لا يرد في نصوص المتقدمين من اللغويين ما يشير إلى هذه الشروط بوضوح ونص صريح وإخوانهم ومشايخهم المحدِّثون ملء السمع والبصر؟!.

قال الدكتور الطويل:" والرأي عندي بعد هذا أنه لا بد من دراسة واسعة لتحقيق الشواهد الشعرية في النحو، نتحرى الزائف، والمصنوع، وتحاول نسبة المجهول إلى قائله ما أمكن، وعندما يتم هذا لا حرج في استشهاد ببيت مجهول القائل، متى انتفت الشبهات حوله وأنه لم يصنع لمساندة رأي غريب عن روح اللسان العربي"[(١)].

وقال الدكتور علوش:" على الرغم من أن ابن الأنباري أحسن كثيراً في مواضع متعددة استخدام المصطلحات الفقهية وفي تطبيقها على مسائل النحو، فإنه لم يكن يحالفه التوفيق أحياناً في وضع هذه المصطلحات موضعها الصحيح من اللغة والنحو، من ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر، فقد أورد في ذلك آراء العلماء أقوالاً متضاربة ومواقف متباينة، وهذا الذي ذكره إن كان جائزاً ومتقبلاً في أصول الفقه ومصطلح الحديث فهو غير مقبول في أصول النحو. ويرجع ذلك إلى أن ابن الأنباري لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه، واختلاف الأغراض من نقل نصوص كلٍّ منهما"[(٢)].

**

(١) الخلاف بين النحويين ص١٣٥.

(٢) كتاب ابن الأنباري وجهوده في النحو ص١٧٥، ١٧٦. وينظر: من مظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدّثين في نقد الرواية اللغوية، د. عبد المؤمن الليثي، مجلة كلية البنات الأزهرية ص٧٩٥.

المبحث الرابع

أثر حمل رواية الدليل اللغوي

على رواية الدليل الشرعي في موقف المنتقدين لأدلة الكوفيين السماعية

لقد عاب المنتقدون على الكوفيين تساهلهم وعدم التزامهم بشروط السماع، كما سبق في التمهيد ذكرُ جوانب انتقادهم لهم في ضوابط السماع، ومن ذلك نقلُهم عن مجهولين، وتمسكهم بشواهد فريدة في طرقها، كما عرضه البحث في مبحثيه الأول والثاني. واتضح أن هذين المأخذين قد بني أصلهما من تأثر بعض النحويين المتأخرين بعلم أصول الفقه، كما عرضته في المبحث الثالث، حيث استنسخ أبو البركات الأنباري وأمثاله شروط رواية الدليل الشرعي فجعلوها شروطاً لرواية الشاهد النحوي، ذكروا ذلك تنظيراً، وحاكموا عليها الكوفيين في بعض المواقف وإن كانوا هم أنفسهم يخالفون كلامهم في مواقف أخرى.

ثم جاء الدارسون المحدثون فأخذوا هذه الانتقادات الجزئية التي ذكرها بعض النحويين فجعلوها سمة ثابتة في منهج الكوفيين وطريقة معيبةً لهم واصمين السماع الكوفي بكل نقيصة.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني:" الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه، واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه"[(١)].

(١) أصول النحو للأفغاني ص٢٠٨-٢١٢، ومن تاريخ النحو ص٧٢-٧٥. وينظر ص٦٦،٦٧، ينظر ضحى الإسلام، أحمد أمين. ص٢٩٦. وقريباً منه قول الشيخ طنطاوي بأنه" قيل: إن مذهب البصريين مذهب السماع ومذهب الكوفيين مذهب القياس". نشأة النحو، ص١٢٩.

وقال طنطاوي عن الكوفيين:" فاستمعوا من الأعراب الثاوين في الكوفة، وقد كانوا أقل عدداً وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة"(١).

ويقول علوش:" وكذلك نُسب إلى الكوفيين التزيد في رواية الأشعار والتساهل في نسبتها إلى قائليها"(٢).

ونسب صاحب مدرسة البصرة إلى أستاذه عبد الحميد حسن إلى أن الكوفيين " يعتمدون على الشعر المصنوع، والمنسوب إلى غير قائله"(٣).

والواضح أن منطلق المؤاخذين للكوفيين في مسألة جهالة القائل ومسألة الشاهد الواحد هو مسألة الثقة وعدمها في النقل والرواية، ففي حين يجعلون تخلّف ذلك عند سيبويه والبصريين مقبولاً؛ لأنهم ثقات مجوِّدون لنقلهم لا ينقلون إلا ما ثبت، أما الكوفيون –على ما وصف أصحاب الطبقات– فهم متجوزون بالرواية يتساهلون بها، ينقلون من الكذَّابين وصناع الشعر.

وهذا مسلكٌ وعرٌ ومزلة أقدام، فالتنزيه المطلق للبصريين والتهمة اللازمة للكوفيين هي وراء هذه الدعوى وكلِّ دعوى، فهم يرون أن جهالة القائل وانقطاع السند من البصري مقبولة، ومن الكوفي مرفوضة.

والمتأمل في أعلام الكوفة يعلم أنهم أئمة ثقات تقبَّلت الأمةُ روايتَهم بالقبول والتصديق في أعز ما تملك كتابِ الله وسنةِ رسوله صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن كلام الأعراب.

---

(١) نشأة النحو ص١١٧.

(٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو ص٢٣٧.

(٣) مدرسة البصرة النحوية، ص١٥٢.

ولقد عُرِف من حال أئمة الكوفة الكسائي والفراء وعلي بن المبارك اللحياني وثعلب التحريُّ والأمانة [١].

قال ابن جني:" هذا إلى ما يعرف عن عقل الكسائي وعفّته، وظلفه، ونزاهته "[٢].

وكان ابن معن يقول: " ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي"[٣].

والفراء ينص على وجوب التحري فيمن يؤخذ عنه كما نقله عنه ابن جني. وقد قال الفراء في بعض كلامه: "إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله"[٤].

وأبو حيان الأندلسي وهو يضع المنهج العلمي في اختيار الشواهد بقوله:" ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم مما خالفهم، فكم حكمٌ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكمٌ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ "[٥]. نراه بعد إذٍ قد زكّى الكوفيين وروايتهم بقوله:" فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب، وفي كتاب سيبويه أبيات استشهد بها لا يُعرف قائلها، ولا تروى إلا من الكتاب، واكتفينا بنقل سيبويه إياها واستشهاده بها"[٦].

---

(١) ينظر الخصائص٢/١٠.
(٢) الخصائص٣/٣١١.
(٣) المدرسة الكوفية ص٢٥.
(٤) ينظر الخصائص٢/ ٥-٩.
(٥) التذييل والتكميل٢/١٧٨.
(٦) التذييل والتكميل٥/١٧.

وهو يرى أن رواية الكوفيين متفوقة على مرويات البصريين، إذ " أن الكوفيين أوسع سماعاً وأتبع لسواد كلام العرب من البصريين"[١] .

فهذه المقولة منه تدل " على أن استقراءهم كان أوفى من استقراء أساتذتهم من البصريين؛ لأن الاستقراء ثمرة لكثرة المسموع، والزيادة في المسموع زيادة في أنصبة الاستقراء"[٢] .

والناقد البصير يعرف أن ما كُتب عن الكوفيين في كتب الطبقات وغيرها إنما هو من حديث الأقران عن أقرانهم، ومن خراج مرحلة التنافس بين الفريقين، ولا يخلو من عصبيةٍ وحيفٍ وبعدٍ عن الإنصاف. والمتقرر في علم الحديث على شرفه" أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح"[٣] . فما بالك بما دونه.

قال الدكتور محمد عيد:" والذي يقال عن هذه الفكرة باختصار: أن كلَّ ما ورد من توثيق وتضعيف دافعه هذه العصبية مردود بسبب هذه العصبية نفسها، إذ إن من خصائص هذا اللون من المقاذفة والتجريح أن يعتمد على روايات ادعائية أو منقوضة بروايات أخرى، حيث لا يستطاع تبين وجه الحق بين ذلك"[٤] .

وقد تناول عيد أثر التنافس العلمي بين البلدين في النظر للرواية والرواة وأن هذا التنافس كان هو المحرك في الجرح والتعديل بالدرجة الأولى عند الفريقين لدرجة " أن يوصف الشخص الواحد أو الرأي الواحد وصفين متناقضين تماماً، فهو مقبول ومرفوض، وهو ثقة، ومبهرج، وهو صواب وخطأ، وأحياناً الطعن في

(١) التذييل والتكميل٣/٢٣٤.
(٢) مرويات نحاة الكوفة، ص٢٩٤.
(٣) المزهر ١/٩٤.
(٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص٢٨.

الشخص لأسباب لا علاقة لها بعلمه، فيوصف بكثرة الرواية، أو إدمان ما يخل بالمروءة والخلق...وهكذا يضطرب الموقف في ذلك بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، كلها آراء تنقصها الموضوعية والإنصاف، وإذا كان ذلك قد حدث على المستوى العام في الرواية عموماً فإنه قد تناول الأشخاص بالقذف أو التبرئة ونفي التهم، وهكذا يصبح الحصول على الحقيقة بين هذه الآراء المتناقضة أحياناً صعب المنال ما لم يكن الدارس على علم بأبعاد هذا التنافس ومداه ومظاهره إذ تضطرب الروايات حول العلماء بعنف، وتتناول منهم جوانب متعددة إن لم تكن علمية فخلقية، لكنها من وجهة نظر قائلها هدف للطعن في القيمة العلمية...فمثل هذه الآراء في توثيق الرواية والرواة وتضعيفها ينبغي أن تفهم في ضوء هذا الأساس السابق، وأخذها بهذا المعنى يبطل مفعولها، ويعطي إمكانية عزلها وتصفيتها؛ لأن ما تثيره من غبار ومعارك يحجب وجه الحق في الرواية تماماً ويثير الدخان والغبار حولها، فمتى علم أن مصدر مثل هذه الآراء المتطرفة شخصي لا علمي، وأن دافعه قصد الغلبة لا خدمة الحقيقة، فلن ننزعج كثيراً لما نجده فيها من آراء متطرفة فيها الذم المطلق أو المدح المطلق وما تحمله من نزعة خطابية صاخبة قوامها الشحناء والغضب والتجريح"[(١)]

والخلاصة التي يجب أن تكون حاضرة في ذهن الباحث في تاريخ النحو وأصوله ومذاهبه أن يعرف " أن الاتهام كان ظاهرة واضحة في هذا العصر، وكان من السهل على الألسنة أن تطلقه على من يخالفها في الرأي أو العصبية، أو بتأثير المنافسات الشخصية"[(٢)] فرأيناه وقع من أعلام ثقات، ووقع عليهم في آن واحد.

(١) المرجع السابق ص٧٧- ٨٢.
(٢) الخلاف بين النحويين ص١٢٦.

والمنصف المتجرد لا يعجزه أن يصل إلى " براءة السماع والرواية الكوفية من كثير مما شاع اتهامها به، وإذا كانت ظاهرة التجريح قد قصدت إلى هدم السماع الكوفي وتقويض هذا الأصل من أصول النحو عندهم...فإنها من ناحية أخرى ستوصل إلى النتيجة نفسها بالنسبة للسماع البصري فالاتهام للطرفين موجود، وأخذ كل منهما عن الآخر محقق"[(١)].

فهذا المبرد إمام البصريين في زمانه ينتقد النحويين بعامة، ومنهم سيبويه، ويرميهم بصناعة بعض الأبيات[(٢)].

وإني لأجد ريح الاعتراف بصناعة الشواهد عند النحويين من كلام سيبويه، بقوله:" وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

إذا ما الخبزُ تأدمه بلحمٍ فذاك أمانةَ الله الثريدُ

قد جازوا بها في الشعر مضطرين "[(٣)].

ونقل أبو زيد اللغوي عن المبرد عن المازني عن الأصمعي عند إحدى الروايات للشاهد النحوي " فذكر أن النحويين صنعوها. ولها نظائر"[(٤)].

والمبرد نفسه قد طُعن على بعض شواهده بالوضع[(٥)].

---

(١) المرجع السابق ص١٢٧.

(٢) ينظر: الكامل١/٤٦٨، والمقتضب٢/١١٧، ونوادر اللغة لأبي زيد ص٢٠٨، ٥٢٥، والمحتسب١/١٥، وتحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري ص٣٤٣، والاقتراح ص١٠١.

(٣) الكتاب٣/٦١.

(٤) ينظر نوادر اللغة ص٢٠٨، وينظر ص٥٢٥.

(٥) ينظر توضيح المقاصد والمسلك ٤/١٣٥، وخزانة الأدب١/٢٣٣.

وابن جني عقد في كتاب الخصائص بابا بعنوان (في سقطات العلماء) أورد فيه نماذج من الأخطاء والأغلاط والزيادات المقصودة وغير المقصودة من أئمة أجلاء من الفريقين[(١)].

ومما يتصل بهذا الموضوع انتقاد بعض العلماء سيبويه في طريقة استدلاله برواية بعض الأبيات على غير الوجه الصحيح، وربما الشكّ في ثبوت بعضٍ آخر منها[(٢)].

إننا إذا عرفنا أن منشأ النقد والمؤاخذة عند هؤلاء المحدثين هو اعتمادهم على كتب التراجم البصرية المتعصبة في تتابع في النقل بعضهم عن بعض بإجحاف وغياب المنهجية العلمية الصحيحة، فلا نستغرب مثل هذه التهم والحيف، فقد تفحصت بدقة كتب هؤلاء الدارسين لعلي أجد فيها ما يشير إلى استناد نقدهم على نصوص الكوفيين أنفسهم بمنهج استقرائي تتبعي كمي وكيفي فلم أجد! بل هي أحكام مطلقة في نقولات عن أولئك المتعصبين من أصحاب الطبقات مبتورة بلا سند. وبمثل ذلك صرّح رائدهم وهو الأستاذ الأفغاني باعوجاج منهجهم حيث يعترف بقوله:" نحن اليوم نملك من كتب البصريين عددا صالحاً يساعدنا في إرسال الأحكام بشيء من الاطمئنان، فقد راجت في الأقطار منذ تأليفها حتى اليوم، وشرح منها الشيء الكثير، وتداولته الطلبة على مر السنين...وهذا كله قد

(١) ينظر الخصائص٣/٢٨٢-٣١٣.

(٢) ينظر: نشأة النحو ص٧٧. وكتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه د. خالد جمعة ص١٢، ١٣، ٢٢٦-٢٣٧، المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، د.بريكان بن سعد الشلوي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ. ص٢٨٧، ٢٩١، وبحث: من مظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدّثين في نقد الرواية اللغوية، مجلة كلية البنات الأزهرية، و د. عبد المؤمن الليثي ص٨٣٤، ٨٨٩.

خدم كتب البصريين ونحوهم خدمة لم يحظ بها أو ببعضها المذهب الآخر. أما الكوفيون فلم يطبع من كتبهم النحوية حتى الآن شيء فيما أعلم، وإنما اطلعنا على أقوالهم في كتب المتأخرين منثورة على المسائل، أي أن آراءهم وردت في كتب خصومهم مع شيء من التجوّز للرد عليها، فإن نحن اعتمدنا على ذلك في إصدار الأحكام لم نكن إلى العدل في شيء، والحق يقضي ألا نرسل حكماً بين فريقين إلا بعد الاستماع إلى حجج كلٍّ من فيه. وهذا مع الأسف ليس ميسوراً الآن"[(١)].

كلام منهجي علمي من الأستاذ الأفغاني في بناء التصور والأحكام، وكنت أتمنى لو التزم به الأستاذ في رؤيته وأحكامه[(٢)].

قال الدكتور المخزومي معلقاً على مقولات الأفغاني التي فيها مؤاخذة الكوفيين:" قولٌ ساذج إذا دلّ على شيء فإنما يدل على أن صاحبه استراح إلى أخبار الأولين، واطمأن إلى أن المسألة انتهت إلى هذا الحد، بحث لا يحتاج بعده إلى نقد أو محاكمة "[(٣)].

ونختم بتوجيه رصين ورؤية منصفة رسمها أبو الفتح ابن جني في طريق الهدى في التعامل مع التعصب المذهبي والخلاف بين أعلام المذهبين وغيرهما بقوله:" فإن قلت إنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين والمتحلّين به من المصرين كثيراً ما يهجّن بعضُهم بعضاً، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضاً.

---

(١) من تاريخ النحو ص٦٢.وينظر، ص٨٢، ٨٣.

(٢) ينظر، من تاريخ النحو ص٦١. المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع، ص٤٢.

(٣) المدرسة الكوفية ص٤١١.

قيل: هذا أول دليل على كرم هذا الأمر، ونزاهة هذا العلم، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظِنّة أو توجهت نحوه شبهة، سُبّ بها، وبُرئ إلى الله منه لمكانها، ولعل أكثر من يرمى بسقطة في رواية أو غُمز في حكاية محميّ جانب الصدق فيها، برئ عند الله ذكره من تبعاتها، لكن أُخذت عليه، إما لاعتنان شبهة عرضه له أو لمن أخذ عنه، وإما لأن ثالبه ومتعيّبه مقصّر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه، وقد تعرض الشبه للفريقين وتعترض على كل الطريقتين، فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله والمتفيئين بظله كريم الطرفين جدد السمتين لما تسابّوا بالهجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه"[1].

ثم ذكر أن هذا موجود بين علماء الشريعة من السلف وهم المعتمد في معرفة الحلال والحرام، ومع ذلك لم تسقط مكانتهم عند الأمة.

**

(١) الخصائص٣/ ٣١٢-٣١٣.

نتائج البحث:

ناقش البحث مسألتين في رواية الشاهد النحوي. الأولى: مسألة جهالة القائل في الشاهد النحوي، والثانية: مسألة الشاهد الواحد. وتوصل البحث بعد نقاشهما في تمهيدٍ وأربعةِ مباحثَ إلى نتائج ملخصها ما يأتي:

١. أن مسألة اشتراط معرفة القائل، ورفض جهالته قد قال بها بعضُ النحويين متأثرين بشروط رواية الدليل الشرعي في أصول الفقه وعلم الحديث، وأن الواقع أن النحويين المتقدمين لم يكن لها ذكرٌ في أقوالهم، بل فعلُهم كان على خلاف ذلك، فقد استدلَّ أجلةُ النحاة بالشواهد المجهولة القائلين، استناداً على ثقتهم بالناقل، ولتعذر تطبيق شرط معرفة القائل في الدليل اللغوي.

٢. اعترض قلّةٌ من النحاة المتأخرين بجهالة القائل على بعض الشواهد النحوية، وهي محدودة جداً، ومع ذلك فإن هؤلاء المعترضين ثبت لهم مواقفُ أخرى مخالفةٌ لما اعترضوا به، فاستدلوا بشواهد مجهولة القائلين.

٣. أمّا مسألة اشتراط تعاضد الشواهد، وعدم الاعتماد على الشاهد الواحد، فهي أيضاً مظهرٌ من مظاهر التأثر بعلم أصول الفقه وعلم رواية الحديث لدى قلة من النحويين، وأما واقع النحويين المتقدمين والمتأخرين فعلى خلاف ذلك قولاً وفعلاً، فكتابُ سيبويه وغيرُه من كتب النحويين شاهدةٌ باعتمادهم على الشواهد المفردة في تقرير الأحكام.

٤. أن ابن الأنباري تمسّك باشتراط معرفة القائل، وعدم جهالته، والتزم به قولاً وفعلاً، تنظيراً في كتابيه 'لمع الأدلة' و' الإغراب في جدل الإعراب' وتطبيقاً في كتابه'الإنصاف' ففي حين نصّ بصريح القول على عدم جواز الاحتجاج بالشاهد المجهول القائل، نجد أنه اعترض بجهالة القائل على الكوفيين في عدة مواضع من كتاب الإنصاف، مع أنه قد استدل به في مواضع أخرى. أما

في مسألة تعاضد الشواهد فقد رفض اشتراطها، وأجاز قولاً وفعلاً، تنظيراً وتطبيقاً الاستناد على الشاهد الواحد، ففي حين نصَّ بصريح العبارة على عدم اشتراط ذلك في كتابي 'لمع الأدلة' و'الإغراب'، نجد أنه لم يبطل أيَّ شاهدٍ في كتاب 'الإنصاف' لانفراده أو لعدم وجود مماثل، نعم يعترض كغيره من النحويين بقلته وشذوذه، لكن لا يبطله لانفراده، وفرق بين المسلكين.

٥. أن حمل الرواية في الدليل اللغوي على الرواية في الدليل الشرعي في طريقة التّثبّت وشروط اعتماده مسلكٌ خاطئٌ نهجه بعض النحويين المتأثرين بعلم أصول الفقه. والنحويون على خلافه قولاً وفعلاً.

٦. أن مؤاخذة الدراسين المحدثين للكوفيين وانتقادهم لسماعهم باعتمادهم على شواهد مجهولة القائلين أو بنائهم الأحكام على الشاهد الواحد، كلاهما دعوى باطلة، من وجهين:

أ. أن هذه الشروط لم يثبت إقرارها والعمل بها في علم أصول النحو وفروعه.

ب. أن هذا المسلك ليس خاصاً بالكوفيين، بل سار عليه سيبويه وأئمة البصريين.

**

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي– بيروت، بدون ط وتاريخ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ت: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة، بدون ط ١٣٨٦هـ.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة–بيروت،ط الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، بدون ط ١٤١١هـ.
- ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ت:د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – بيروت ، ط الأولى ١٤١٢ .
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط السادسة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ت. د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب–بيروت، ط الأولى١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ابن الورد، وليم ، ديوان رؤبة بن العجاج، دار الأفاق– بيروت، ط الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ابن يعيش، الموفق ، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية مصر، بدون ط وتاريخ.
- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مخطوطة دار الكتب القومية – القاهرة.

- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، بدون ط، وتاريخ،
- أبو عمشة، خالد بن حسين، القياس النحوي. بحث منشور في جامع الكتب الإسلامية المجلد ١- الصفحة ١٩.
- أبو المكارم، علي ، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة-، ط الأولى١٣٩١م.
- أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، دار غريب- القاهرة، بدون ط. ٢٠٠٨م.
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحو، دار غريب، القاهرة. الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. دار الجيل- بيروت. ط الثامنة. ١٩٩٦م.
- الإسنوي، جمال الدين، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: د. محمد حسن عواد. دار عمار- عمّان، ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية- القاهرة، بدون ط وتاريخ.
- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر-دمشق، ط الثانية ١٣٩٨هـ.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي- بيروت، بدون ط ١٤٠٧هـ.
- إلياس، منى ، القياس في النحو، دار الفكر- دمشق، ط الأولى١٤٠٥هـ.

- أمين ، أحمد ، ضحى الإسلام الجزء الثاني، نشأة العلوم في العصر العباسي، الهيئة العامة للكتاب–مصر، بدون ط، ١٩٩٨م.
–الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإعراب، ، ت:سعيد الأفغاني، ط.الجامعة السورية، بدون ط، ١٣٧٧هـ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون دار وط ١٩٨٢م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة في أصول النحو، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، بدون ط ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م.
- الأندلسي، علم الدين اللورقي، المحصل في شرح المفصل،. ت: محمد السيد الشرقاوي،رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر١٤٠٨هـ/١٩٨٧م،
- الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب–القاهرة،١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة. مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة–ط الثالثة ١٩٦٦م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ، عناية: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار–الرياض، بدون ط.١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- البشير، أحمد فتحي، التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين، دراسة تأصيلية، درة الغواص للنشر–القاهرة، ط الأولى ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– مصر ط بدون ط١٤٠٠هـ.

- بلقندوز، بن ساسي، المصطلح النحوي بين البصرة والكوفة: دراسة وصفية مقارنة، منشور في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي ليباس الجزائر. مجلد١١، مايو ٢٠٢١م.
- جبالي، حمدي محمود، مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، إربد، بدون ط ت.
- جمعة. خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل-الأردن، ط٣، ١٤٢٢هـ.
- الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. دار القلم العربي-حلب- بدون ط.
- الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر. دار عمار-عمّان. ط الأولى ١٤١٨هـ.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء. ت. د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت. ط الأولى ١٩٩٣م.
- الخثران، عبد الله بن راشد، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. مطبوعات النادي الأدبي. الرياض ط الأولى ١٤٠٨
- الدماميني، بدر الدين محمد، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ت. د. محمد المفدى، بدون ناشر، ط الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الدماميني، بدر الدين محمد، شرح مغني اللبيب، ت: عبد الحافظ حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ديره، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة – بيروت ، ط الأولى ١٤١١هـ.

- رباع، محمد، أصول النحو الكوفي في ضوء معاني القرآن: مراجعة توصيفها، أو إعادة تأسيسها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية المجلد ٣١، العدد ٢٠٠٤.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، مجالس العلماء،ت : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الثانية ١٤٠٣هـ.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، اللامات ، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر– دمشق، ط الثانية١٤٠٥هـ.
- الزمام، عبد العزيز، المعيارية عند الكوفيين في الحكم على المسموع والقياس عليه.رسالة دكتوراه. جامعة القصيم ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.
- السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية: أسطورة وواقع. دار الفكر. عمان ط١. ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب،(كتاب سيبويه)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، ت.د. محمد إبراهيم البنا، ط الأولى، دار الاعتصام–القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مخطوطة دار الكتب القومية، القاهرة. رقم ١٣٧نحو ش.
- السيف، محمد بن عبدالله، آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية جمعاً ودراسة رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود–الرياض، ١٤١٩هـ.
- السيوطي، أبو بكر، الاقتراح، ومعه: الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار القلم.بيروت، ط الأولى ١٤٠٩هـ.

- السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت ، بدون ط وتاريخ .
- السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها.ت: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – بيروت ، بدون ط وتاريخ .
-السيوطي، جلال الدين أبو بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، بدون ط ١٤٠٠.
- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. دار المعارف- مصر، ط الأولى.١٣٨٨هـ،/ ١٩٦٨م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت. د. عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي، ط الثالثة، دار المطبوعات- جدة، ، ١٤٠٩هـ.
- الشلوي، بريكان بن سعد، المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.
- الشنتمري، الأعلم يوسف، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ت: د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط الثانية ١٤١٥هـ.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية. دار المعارف -القاهرة- ط السابعة. بدون ت.
- طنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ط الثانية١٣٨٩هـ.

– الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين، ط١، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

– العتيبي، تركي بن سهو، هشام بن معاوية الضرير، حياته. آراؤه. منهجه. ط الأولى ١٤٠٦هـ.

– العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي–بيروت ، ط الأولى١٤٠٦هـ.

– علوش. جميل راتب، ابن الأنباري وجهوده في النحو. بدون ط. الدار العربية للكتاب، ليبيا ١٩٨١م.

– عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثر والتأثير، عالم الكتب–القاهرة. ط السابعة ١٩٩٧م.

- العمرواي، لزهر، أسس التنظير عند الكوفيين، رسالة ماجستير من جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

- عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م.

- الغامدي، عبد الوهاب، المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري، ماجستير، جامعة أم القرى.

- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن،ت : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثانية١٩٨٠م.

- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد، مراتب النحويين،ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي–بيروت، بدون ط وتاريخ .

- الليثي، عبد المؤمن محمود أحمد، من مظاهر تأثر النحويين بمنهج المحدثين في نقد الرواية اللغوية. قضية الوضع وأثرها على الشاهد الشعري. مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الجديدة، بالأقصر، جامعة الأزهر، العدد الثاني ٢٠٢٠م. ص٧٧٣-٩٤٦.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل ، ت: د.محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٣هـ.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب،ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب- بيروت، دون ط وتاريخ.
- المخزومي، مهدي ، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي-بيروت ط الثانية ١٤٠٧هـ.
- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي – مصر، ط الثانية ١٣٧٧م.
- المرادي المعروف بابن أم قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،ت: عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ط الثانية ١٩٧٩م.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، صحيح مسلم، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة البحوث العلمية والافتاء- الرياض، بدون ط ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المطرودي، إبراهيم، مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وأثرها في النحو والصرف، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض.١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
- معروف، محمد، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، ماجستير كلية العلوم الإنسانية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية بمالانج.

- مفتي، خديجة أحمد، نحو القراء الكوفيين ، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
- نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية – بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- نويّل، رحمة شعبان،'الاعتراض بجهالة القائل عند الأنباري في كتابه الإنصاف' مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، ليبيا، مجلد١٢،عدد٢، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٢٨–١٣٩.
- ولد الشيخ، أحمد بويا، الندرة في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة أم القرى، مكة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- هنداوي، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم– دمشق، ط الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

**

Maraje'a alderasah

-Ibn Jenni, Abu Alfateh Othman, alkhasaes, T. Mohammad Ali Alnajjar, dar alketab Alarabi -Bairoot,bedoun T wa tareekh.

-Ibn Seraj ,Mohammad bin sahel , alosool fi alnaho ,tahqeeq:d. Abd Alhusein Alfatli,moa'asaset alresalah -Bairoot, talthania ١٤٠٧ h /١٩٨٧ m.

- Ibn Aqeel, Baha'a Aldeen Abdullah, shareh Ibn Aqeel ala alfiat ibn Malek ,t:Mohammad Mohyei aldeen Abd Alhameed, almaktabah alasria-Bairoot ,bidoon t ١٤١١h.

- Ibn Hesham ,Alansari ,Maghni Allabeeb a'an kotob Ala'areeb t.d/Mazen Almobarak ,wa Mohammad Ali Hamad Allah, dar Alfeker -Bairoot, t aloula ١٤١٢ h.

-Ibn Hesham Abdullah bin Yousef ,awdah almasalek ela alfiat ibn Malek ,ta'leeq :Mohammad Moheldeen Abd Alhameed ,dat alfekr t alsadesah ,١٣٩٤h /١٩٧٤m.

-Ibn Hisham ,Abdullah bin Yousef, takhlees alshwahed wa takhlees alfawa'ed,t,d. Abbas Mostafa Alsalhi,dar alketab -Bairoot ,t aloula١٤٠٦h/ ١٩٨٦m.

- Ibn alward, waleem,dewan ro'ba bin Alajaj, dar Alafaaq-Bairoot, t althanea١٤٠٠h/ ١٩٨٠m.

-Ibn Ya'eesh ,Almowafaq, sharh Almofasal, idarat altaba'ah almonerya Mesr, bedon t wa tareekh .

-Abo Hayan ,Atheer aldeen Alandalosi, altathyeel wa altakmeel fi sharh kitab altasheel ,makhtotet dar alkotob alqawmia-Alqahera.

-Abo Hayan ,Atheer aldeen Alandalosi, altathyeel wa altakmeel fi sharh kitab altasheel ,t,d: Hasan Hindawi, dar Alqalam-Dimashq bidon t wa tareekh.

Abo Amsha ,Khaled bin Hussien ,alqeyas Alnahawi. Baheth manshoor fi jame'e alkotob aleslamia almojalad١-alsafha ١٩.

–Abo almakarem ,Ali ,tareekh alnaho alarabi hata awakher alqarn althani alhejri, Alqahera alhadeetha lelteba'ah –,t aloula ١٣٩١m.

Abo Almakarem, Ali, Madkhal ela tareekh alnaho alarabi wa qadaya wa nosoos nahawia, dar ghareeb –Alqahera, bidon t.٢٠٠٨m.

–Abo Almakarem, Ali,Osool altafkeer alnaho, dar ghareeb ,Alqahera.altoba'ah aloula, ٢٠٠٦m.

–Alasad, Naser Aldeen, masader alshe'er aljaheli wa qeemtha altareekhia.dar aljeel–Bairoot.t althamena. ١٩٩٦ m.

–Alesnawi, Jamal Aldeen, Alkawkab Aldory fema yatakharaj ala alosool alnohawia min alforo'u alfeqhia, tahqeeq: d. Mohammad Hasan Awwad. Dar Ammar –Amman ,t aloula ١٤٠٥ h/ ١٩٨٥ m.

–Alashmoni, sharh Alashmoni lealfiat ibn Malek, almosama: Manhaj Alsalek ela Alfiat ibn Malek, t: Abd Alhameed Alsayed Mohammad Abd Alhameed, almaktaba Alazharia– Alqahera, bidon t wa tareekh.

–Alafghani , Sa'eed ,min tareekh Alnaho, dar Alfekr–Dimashq ,t althania ١٣٩٨ h.

–Alafghani , Sa'eed ,fi tareekh Alnaho, Almaktab Aleslami– Bairoot, bidon t ١٤٠٧ h.

– Elyas ,Mena, Alqeyas fi alnaho, dar alfekr– Demashq, t aloula ١٤٠٥ h.

– Ameen, Ahmad, Doha aleslam aljoz'e althani, nasha'at aloloum fi alasr alabbasi, alhai'ah alamah lelketab– Mesr, bidon t, ١٩٩٨m.

– Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, aleghrab fi jadal ale'erab, t: Sa'eed Alafghani, t aljame'ah Alsoryia, bidon t, ١٣٧٧h.

– Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Alensaf fi masa'el alkhelaf bain Alnahawyeen Albasreyeen wa Alkofyeen, ta'leeq: Mohammad Mohie Aldeen Abd Alhameed, bidon dar wa t ١٩٨٢m.

– Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Lame' Aladelah fi osool alnaho, t. Sa'eed Alafghani. Matbae't Aljame'ah Alsoria, bidon t ١٣٧٧h/١٩٥٧l.

–Alandalosim A'lam Aldeen Alwraqy, Almhasel fi sharh Almofasel, t: Mohammad Alsayed Alsharqawi ,resalat daktorah ,jame'at Alazhar ١٤٠٨h/١٩٨٧m.

– Alansari, Ahmad Maki, Abo Zakaria Alfara' wa mathhabeh fi alnaho wa allogha. Matboa'at almajles ala'ala lerea'yet alfonoon wa aladaab –Alqaherah ١٣٨٤h/١٩٦٤m.

– Anees, Ibraheem, min asrar allogha .Maktabat Alanglo Almasria– Alqaherah– t althaletha ١٩٦٦l.

– Albokhary, Mohammad bin Isma'eel, Saheeh Albokhary, e'nayet: Abi Sohaib Alkarmi ,bait Alafkar– Alreyad, bidon t ١٤١٩h/١٩٩٨m.

– Albasheer, Ahmad Fathi, Altadakhol wa Altamayoz Alma'refi bain Alnahwyeen wa Alfoqaha'a wa Alosoolyeen, derasah ta'seelyeh, dorat Alghawas lelnasher– Alqaherah, t aloula ١٤٤٢h/ ٢٠٢١ m.

– AlBaghdady, Abd Alqader bin Omar, khezanat Aladab wa lab lobab lesan Alarab.t: Abd Alsalam Mohammad Haroon, maktabat Alkhanjy– Masr t bidon t ١٤٠٠h.

– Balqandoz bin Sasi, almostalah alnahawi bain Albasra wa Alkofa: derasah wasfia moqarenah, manshoor fi qesm allogha alarabia wa adaabha, jamea'at Jelali Lebas Aljaza'er, mojalad ١١, Mayo ٢٠١٢m.

– Jabali, Hamdi Mahmoud, mostalah alnaho Alkofi tasneefan wa ekhtalafn wa este'maln, resalat majestair bejame'at Alyarmouk, Irbid bidon t, t.

– Alhadeethy, Khadeeja, Almadares Alnahawia, dar Alamal Alordonm t ٣, ١٤٢٢ h.

– Alhalwani, Mohammad Khair, alkhelaf alnahawi bain Albasryeen wa Alkofyeen wa ketab Alensaf, dar Alqalam Alarabi –Halab– bidon t.

– Alhamooz, Abd Alfattah, Alkofyoon fi alnaho wa alsarf wa almanhaj alwasfi almo'aser. Dar Ammar– Amman. T aloula ١٤١٨i.

–Alhamawi, Yaqoot, mo'jam Alodaba'a. t.d. Ehsan Abbas, dar Algharb Aleslami– Bairoot. T Aloula ١٩٩٣ m.

– Alzojaji, Abo Alqasem Abd Alrajman, majales Alo'lama'a, t: Abd Alsalam Haroon, maktabat Alkhanji– Alqahera, t althania ١٤٠٣h.

– Alkhathran, Abd Allah bin Rashed, thaherat alta'aweel fi aldars alnahawi, matboa'at Alnadi Aladabi. Alreyad t aloula ١٤٠٨.

– Aldamameny, Badr Aldeen Mohammad, ta'leeq Alfara'ed ala tasheel Alfawae'd, t,d. Mohammad Almofada, bidon nasher, t althania ١٤٢١h/ ٢٠٠١ m.

– Aldamameny, Badr Aldeen Mohammad, sharh Moghni Allabeeb, t: Abd Alhafez hasan Alosaily, maktabat aladaab, Alqahera,t aloula, ١٤٢٩h/٢٠٠٨m.

– Deerat Almokhtar Ahmad, derasah fi Alnaho Alkofi min khelal ma'ani Alqora'an lelfara'a, dar Qotiba– Bairoot, t aloula ١٤١١h.

– Reba'a Mohammad ,osol alnaho Alkofi fi dou' ma'ani Alqora'an: moraja'et tawseefha, aw e'adet ta'seesha, majalet Alouloom Alensaniah wa alejtemaia, Aljameah Alordonia almojalad ٣١, aladad ٢٠٠٤.

– Alzojaji ,Abo Alqasem Abd Alrahman, Allamat, tahqeeqd. Mazen Almobarak, dar Alfekr– Demashq, t althania ١٤٠٥h.

– Alzemam, Abd Alazeez, alme'yaria end Alkofyeen fi alhokom ala almasmo'u wa alqeyas alih, resalat daktorah, jame'at Alqaseem ١٤٤١h/٢٠٢٠m.

– Alsamera'y , Ibraheem, Almadares alnahawia: ostorah wa waqe', dar Alfekr, Amman t ١. ١٩٨٧l.

– Sebawaih, Abo Beshr Amr ben Othman, alketab (ketab Sebawiah), t: Abd Alsalam Haroon , maktabat Alkhanji– Alqahera, t althaletha, ١٤٠٨ h.

– Alserafi, Abo Sa'eed, akhbar alnahawyeen Albasryeen wa maratebhem, t,d. Mohammad Ibraeem Albanna, t aloula, dar Ale'etesam– Alqaherah, ١٤٠٥h.

- Alserafi, Abo Sa'eed, sharh ketab Sebawaih. Makhtotat dar alkotob Alqawmiah, Alqaherah. Raqam ١٣٧ naho sh.

- Alsaif ,Mohammad bin Abd Allah, Araa' Alam Aldeen Alwaraqy Alandolsi alnahawia jaman wa derastan ,resalat majestair, Jame'at Alemam Mohammd bin soud –Alreyad ١٤١٩h.

- Alsoyuty, Abo Baker , aleqterah, wa ma'oh :Alesbah fi sharh aleqterah, d.Mahmoud fejal, dar Alqalam Bairoot, t aloula ١٤٠٩h.

- Alsoyuty, Abo Baker Abd Alrahman, beghyat alwa'ah fi tabaqat alloghwyeen wa alnoha, tahqeeq: Mohammad Abo Alfadl Ibraheem, almaktabah Alasriah- Bairoot, bidon t wa tareekh.

- Alsoyuty, Abo Baker Abd Alrahman, Almzher fi oloom alloghah wa anwae'ha t: Mohammad Ahmad Jad Almawla wa Ali Albajawi wa Mohammad Abo Alfadl Ibraheem, dar Aljeel- Bairoot, bidon t wa tareekh.

Alsoyuty, Jalal Aldeen Abo Baker, Hame' Alhwame' fi shareh Jame' Aljawame' t:d. Abd Alaal Salem Makram, dar Albohooth Alelmia –Alkowait, bidon t ١٤٠٠h.

- Alsayed, Abd Alrahman, madrasat Albasra alnohawia nash'atha wa tatwerha, dar Alma'aref-Masr, t aloula,١٣٨٨h/١٩٦٨m.

- Alshatebi, Abo Eshaq Ibraheem, almaqased alshafia fi sharh alkholasa alkafia, t.d. Ayyad Althobaity, jame'at Om Alqora, t aloula, ١٤٢٨h/٢٠٠٧m.

- Shalabi, Abd Alfatah Isma'eel, Abo Ali Alfarsi,t althaletha, dar Almatboa'at –Jadda, ١٤٠٩h.

-Alshantamri, Ala'alam Yousef ,tahseel ain althahab min ma'dan jawhar aladab fi elm majazat alarab, t.d. Zohair Abd Almohsen Soltan, moa'asasat Alresalah- Bairoot t althania ١٤١٥h.

-Daif ,Shawqi , almadares alnahawia, dar Alma'aref- Alqahera- t alsabeah bidon t.

–Tatawi, Mohammad, nasha'at alnaho wa tareekh Ashhar alnohat t althania ١٣٨٩h.

– Altaweel, Alsayed Rezq, alkhelaf bain alnahawyeen ,t١ ,Makka, Almaktaba Alfaisalia, ١٤٠٥h.

– Alotaiby, Torky bin saho, Hesham bin Moa'awia Aldareer, haiatah ,ara'oh, manhajah,t aloula ١٤٠٥h.

– Alakbary, Abo Albaqa'a, altabyeen an mathaheb alnahwyeen Albasryeen wa Alkofyeen, tahqeeq:d. Abd Alrahman Alothemeen, dar Algharb Aleslami– Bairoot, t aloula ١٤٠٦h.

– Allosh, Jameel Rateb, ibn Alanbary wa johodah fe alnaho. Bidon t. aldar Alarabiah lelketab, Lebia١٩٨١m.

– Omar, Ahamad Mokhtar, albaheth alloghawy end alarab ma' derasat qadeyat Alta'athor wa Alta'theer, alaam alkotob– Alqaherah. T alsabe'a ١٩٩٧m.

– Alamrawi,Lezahr , Ososs altantheer end Alkofyeen, resalat majestair min jame'at Mohammad Khayder baskrah, Aljaza'er, ١٤٣٤h/ ٢٠١٣m.

–Eed ,Mohammad, Alesteshhad wa alehtejaj bellogha, Aalam Alkotob, Alqaherah, t althaletha ,١٩٨٨m.

– Alghamedy, Abd Alwahab, Almstalahat wa alosool alnahawia fi ketab Edah Alwaqf wa Alebteda'a fi Alqora'an alkareem le Abi Baker Alanbary, majestair, jame'at Om Alqorah.

– Alfara'a , Abo Zakaria, Ma'any Alqora'an, t: Ahmad Yousef Najaty, wa Mohammad Ali Alnajar, Alam alkotob – Bairoot, t althaneia ١٩٨٠m.

– Alqafady, Abo Alhasan Ali bin Yousef, Enbah Alrowah ala Anbah Alnohah, tahqeeq: Mohammad Abo Alfadl Ibraheem, dar Alfekr Alarabi– Alqaherah, t aloula ١٤٠٦h.

– Alloghawy, Abo Altayeb Abd Alwahed, marateb alnahwyeen, j: Mohammad Abo Alfadl Ibraheem, dar Alfekr Alarabi– Bairoot, bidon t wa tareekh.

- Almabrad, Abo Alabbas Mohammad abd Alkhaleq Adeemah, Aalam Alkotob – Bairoot ,bidon t wa tareekh.

- Almakhzoomy, Mahdy, aldars alnahawi fi Baghdad, dar Alra'ed alarabi- Bairoot t althaniah ١٤٠٧h.

- Almakhzoomy, Mahdy, madrasat Aljofa wa manhajha fi derasat alloghah wa alnaho, Matba'at Albaby Alhalaby- Masr, t althania ١٣٧٧m.

- Moslem , Abo Alhusien bin Alhajjaj, Saheeh Moslem, enayat: Mohmmad Fou'ad Abd albaqi, nashar re'asat albohooth alelmiah wa al efta'a- alreyad, bidon t ١٤٠٠h/ ١٩٨٠m.

- Almadrody, Ibraheem ,Marwiat nohat alkofa ela nehayat alqarn Althaleth Alhejry, wa athrha fi alnaho wa alsarf, matbou'at jame'at Alemam Mohammad bin soud. Alreyad ١٤٣٨h/٢٠١٧m.

- Ma'roof ,Mohammad ,ekhtelaf alaraa' alnahawia bain madrasat Albasrah wa Alkofah, majestair koliat Aloloom alensaniah , jame'at Mawlana Malek Ibraheem aleslamia bemalang.

- Mofti, Khadeejah Ahmad ,naho alqorra'a Alkofyeen, Almaktaba Alfaisaliah- Makka Almokarama,t ١٤٠٦h.

- Nahlah, Mahmoud Ahmad osool alnaho alarabi, dar Aloloom Alarabia- Bairoot, t aloula ١٤٠٧h.

- walad Alshaikh, Ahmad Boyah, Alnodrah fi alderasat alnahawia, resalat majestair ghair matbo'ah, jame'at Om Alqorah, Makka ١٤٠٧h/١٩٨٧m.

- Hindawi, Hasan, manahej alsarfyeen wa mathahebhem fi alqarnain Althaleth wa Alrabe'emin Ahejrah, dar Alqalam- Demashq, t aloula ١٤٠٩h/١٩٨٩l.

* * *